التقييم الجغرافي لمستويات جودة الحياة للمرأة المعيلة في محافظة البحيرة

إعداد

د/ إبراهيم مصطفى شعبان

مدرس الجغرافية البشرية

كلية الآداب جامعة دمنهور

دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعه دمنهور

العدد (65)- الجزء الثانى - 2025

التقييم الجغرافي لمستويات جودة الحياة للمرأة المعيلة في محافظة البحيرة

د/ إبراهيم مصطفى شعبان

مقدمة الدراسة:

تعد ظاهرة المرأة المعيلة من الظواهر الاجتماعية المهمة التي أخذت في الانتشار في الفترة الأخيرة؛ لذا فهى محور اهتمام العديد من العلوم الإجتماعية كالاقتصاد، والسياسة وعلم النفس والاجتماع. وظاهرة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية فوجدت حالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها، فهي تلك المرأة المطلقة أو الأرملة أو التي هجرها زوجها، أو زوجة السجين أو زوجة المريض والفتيات اللاتي لم يسبق لهن الزواج أيضاً؛ وذلك لعدم وجود العائل الأساسي وهو "الرجل" أيا كانت صفته في الأسرة ؛ وقد يرجع السبب إلى مرضه أو وفاته أو سجنه أو تقاعده عن العمل أو إعاقته، وحيث أن مصر تمر بكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن القضية المطروحة الآن على الساحة هى قضية المرأة المعيلة وما تعانيه من نقص في احتياجاتها الأساسية، حيث أن اتساع الظاهرة يشير إلى أزمة عاصفة بالمجتمع البشرى لها آثارها السلبية ليس على صعيد المرأة والأسرة بل المجتمع كله.

ومع تدنى الأجور وانتشار البطالة تصاعدت الأهمية النسبية لهجرة العمالة مما أدى إلى إقبال العديد من العمال إلى الهجرة للعمل بالخارج والتي كان لها آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع المصري والتي نجم عنها ما عرف بـ" تأنيث الأسرة المصرية "Egyptian Family of Women

وأصبحت قضية النساء المعيلات من القضايا شديدة التعقد، لأن المرأة تعانى من الفقر، وأيضاً تعول ؛ مما أدى لظهور ظاهرة" تأنيث الفقر " Poverty of Women والسبب في ذلك أنها من أكثر الفئات حرماناً من التعليم، والرعاية الصحية، ونقص فرصتها في سوق العمل لأنها غير متعلمة وليس لديها من التدريب الكافي الذى يؤهلها للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت أو عمل بمشروع صغير.

وتتعدد أدوار المرأة كزوجة وعاملة وأم وغيرها من الأدوار والمسؤوليات التي يتوقعها المجتمع، ومن بين هذه الأدوار دورها كامرأة معيلة ومسئولة عن رعاية الأسرة والأبناء

والقيام بدورين اثنين معاً : دور الأم ودور الأب، فهي التي تربى وترعى وتنفق على أسرتها بدون مساعدة من أي شخص، ولذلك لابد من الاهتمام بها ورعايتها ورعاية من تعولهم وهذه المسؤولية تقع على عاتق الدولة، والدولة تقوم برعايتها من خلال الجمعيات الأهلية.

حدود الدراسة:

1= تحديد موضوع الدراسة

قبل التعرض لمفهوم المرأة المعيلة، لابد من التمييز بين الأسرة التي تعيلها امرأة والأسرة التي ترأسها امرأة، فعبارة تعيلها تعكس دعم المرأة الفعلي للأسرة اقتصادياً سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة مع أن هذا لا يكون معترفاً به قانونياً، أما تعبير ترأس فيشير إلى اعتراف شرعي برئاسة المرأة للأسرة، ولكنه قد لا يعني بالضرورة أن هذه الرئاسة تعادل المعيل الوحيد للأسرة. مع إن كلمة رئاسة الأسرة لا تستخدم في المجتمعات العربية بصفة عامة إلا في حالات وفاة الزوج فقط.

وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد متفق عليه لمصطلح المرأة المعيلة، إلا أن هناك تعاريف ركزت على رئاسة المرأة للأسرة، وأخرى ركزت على إعالة المرأة للأسرة فتعريف الأمم المتحدة يحدد النساء اللاتي يرأسن أسرة بأنهن النساء اللواتي يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب والإنفاق الكلي عليها، وإدارتها ورعايتها وإشباع حاجاتها، وتتضمن الأرامل والمطلقات، وغير المتزوجات المعيلات الوحيدات للأعضاء الأسرة والمتزوجات من رجال مسجونين أو مرضى أو عاطلين أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع المحلي.

وتوجد تعاريف أخرى عديدة للمرأة المعيلة، يمكن إيجاز بعضها على النحو التالي:

= أنها المرأة التي تتحمل عبء توفير الموارد : من حيث نوعية الإعالة المالية اللازمة لمقابلة مختلف احتياجات الأسرة، أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء.

= أنها المرأة التي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق على الأسرة وحمايتها واتخاذ القرارات وتحمل كل المسئوليات الخاصة بأسرتها.

بناء على ما سبق، تنظر الدراسة إلى النساء المعيلات لأسرهن باعتبارهن تلك الفئة من السيدات اللاتي تعرضن لمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية، اضطرتهن لتولي مهمة الإنفاق الكامل على أسرهن، بالإضافة إلى صنع القرار وإدارة شؤون الأسرة نيابة عن رئيس الأسرة الذكر الغائب أياً كانت صفته في الأسرة زوجاً كان أو أباً .ويندرج تحت هذه الفئة من السيدات كل من :الأرامل، والمطلقات،

والمهجورات، وزوجات المعاقين والمجندين والمسجونين والمرضى والمسنين الذين يعانون من البطالة، وكذلك اللاتي لم يتزوجن لكنهن يتحملن مسؤولية رعاية الوالدين أو الأخوة.

وهناك عدة تصنيفات أخرى للأسر التي تعولها نساء تتمثل في التصنيفات الثلاثة الآتية:

أ –وفقاً للمعيار الاقتصادي :يمكن تقسيم الأسر التي تعولها نساء إلى:

–أسر تقوم المرأة بتحمل المسؤولية وحدها بالنسبة لتدبير الموارد المالية لمقابلة احتياجات الأسر ولا سيما احتياجات البقاء بشكل دائم أو مؤقت.

–أسر تقوم المرأة بتحمل الجزء الأكبر من عبء تدبير الموارد المالية بشكل دائم أو مؤقت وقد يساعدها في تحمل هذه المسؤولية الزوج أو الأبناء أو أفراد الأسرة الآخرين.

ب – وفقاً لمعيار الوجود الفعلي للعائل الأساسي التقليدي للأسرة :يمكن تقسيم الأسر التي تعولها نساء :

–أسر يغيب عنها العائل الأساسي من الذكور بشكل دائم.

–أسر يغيب عنها العائل الأساسي من الذكور بشكل مؤقت.

–أسر يوجد بها العائل الأساسي بشكل دائم.

ج –وفقاً للبعد الاجتماعي :يمكن تقسيم الأسر التي تعولها نساء إلى:

–أسر تعيش فيها المرأة المعيلة بمفردها.

–أسر تعيش فيها المرأة مع آخرين سواء ابنائها أو أقاربها.

2= تحديد منطقة الدراسة:

محافظة البحيرة إحدى محافظات الوجه البحري تقع شمالي جمهورية مصر العربية إلى الغرب من فرع رشيد، وتمتد بين دائرتي عرض **(20' 30° ، 32' 31° شمالًا)** ، وبين خطي طول **(48' 29° ، 48' 30° شرقًا)**، ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، حيث تبدأ حدودها الشمالية من مصب فرع رشيد شرقا حيث التقاء النيل بالبحر المتوسط ، وتنتهى عند قرية المعدية غربا بطول (76,5 كم) تقريبا ، ويحدها من الجنوب مركز السادات (محافظة المنوفية)، ومركز إمبابة (محافظة الجيزة) ، ومن الشرق تسير الحدود مع امتداد فرع رشيد بطول (173كم)، والذى يفصلها عن محافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية ، أما من الغرب فيحدها محافظتا الإسكندرية

ومطروح (شكل1)، وبلغ حجم سكان المحافظة وفق تعداد عام 2017 نحو (6,1 مليون نسمة) يمثلون (6,5٪) من جملة سكان الجمهورية، وبلغ حجم النساء المعيلات لذات العام نحو (280ألف نسمة).

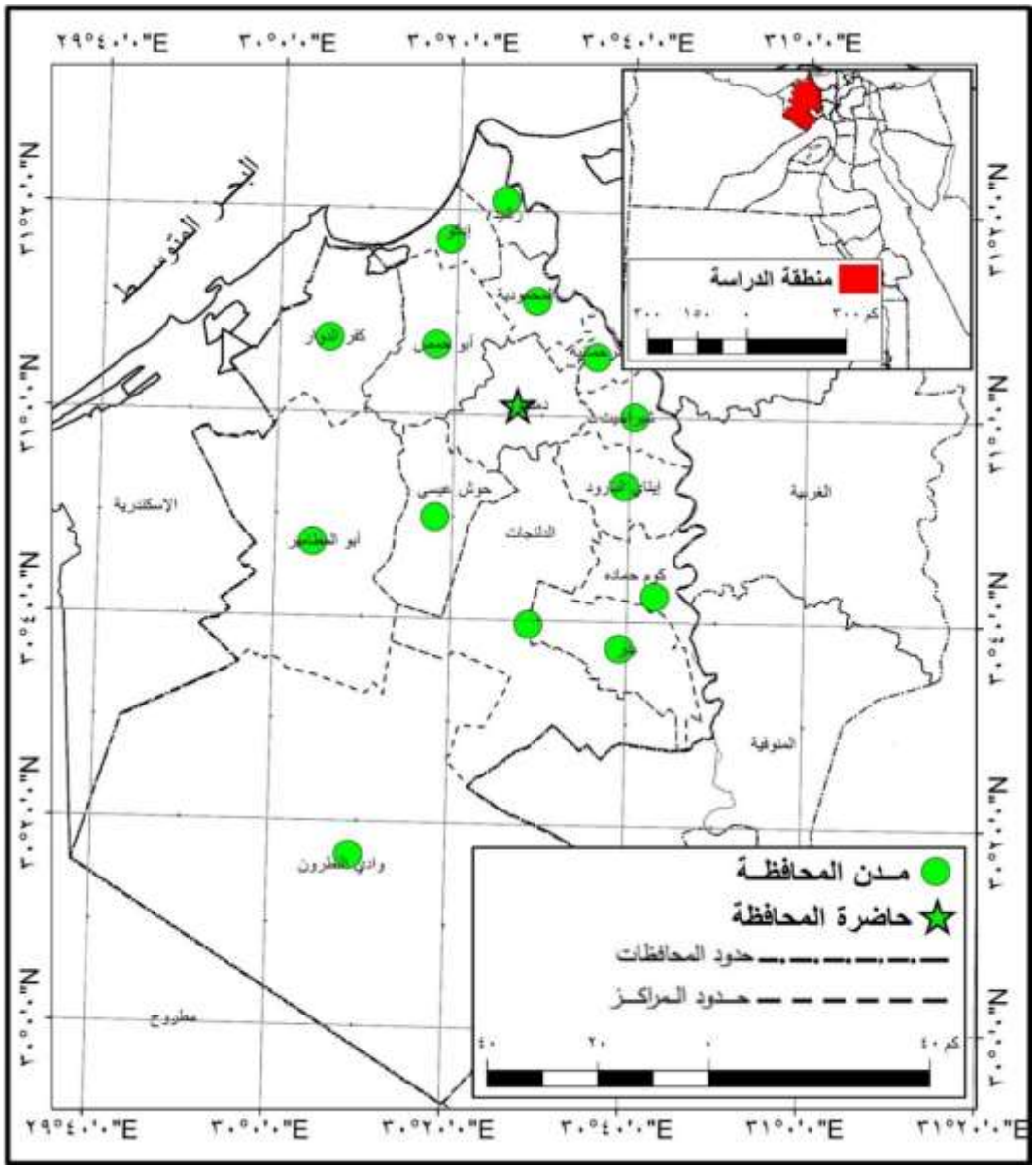

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الخرائط الطبوغرافية لهيئة المساحة المصرية مقياس 1: 5000.

(شكل1) موقع محافظة البحيرة وتقسيماتها الإدارية عام 2024

= **أهمية الدراسة:**

تتمثل اهمية الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي فيما يلي:

= يعد انتشار ظاهرة المرأة المعيلة مقياساً لفقر المجتمعات ، حيث يعاني أطفال هذه الأسر من الفقر والحرمان، كما أن الأسر التي تعولها امرأة ذات مستوى اقتصادي أقل من الأسر التي يعولها رجل.

= تطوير نظام المعلومات والبيانات الإحصائية داخل محافظة البحيرة لرصد واقع المرأة المعيلة واحتياجاتها.

= وضع تصور مستقبلي لمواجهة الأزمات التي- تواجه المرأة المعيلة والعمل على حلها ومواجهة العقبات ووضع حلول إيجابية لها بطريقة علمية.

= تفعيل آليات المجتمع المدني ليقوم بدوره في رفع المعاناة عن كاهل المرأة المعيلة وتغير النظرة الدونية التي يتعامل بها معها.

= مشكلة الدراسة:

يشمل مفهوم "المرأة المُعيلة" النساء الأرامل، الأرملات، الزوجات المهجورات، الزوجة الثانية، زوجة العاطل، زوجة المدمن، زوجة المريض أو العاجز بالإضافة إلى الزوجة التي تسهم بدرجة أكبر في دخل الأسرة من غير المطلقات.

وفي المجتمع المصري تتزايد أعداد الأسر- المعيشية التي ترأسها النساء المُعيلات، وتشكل هذه الفئة شريحة كبيرة من أفقر الفقراء حيث تقع المسؤولية على المرأة في إعالة أفراد الأسرة من الصغار والكبار، وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة النساء المعيلات يبلغ حوالى22% في الحضر بينما في الريف 25% على مستوى الجمهورية.

وتعاني المرأة المُعيلة من العديد من المشكلات والصعوبات الحياتية ومن أهمها المشكلات الاقتصادية حيث تتركز معظم النساء المُعيلات في الشرائح السكانية الأكثر فقراً، حيث لا تزال مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ضعيفة، كما أنهن يتعرضن للبطالة كسائر النساء أكثر من الرجال بسبب الركود الاقتصادي وموقف أرباب العمل من عمل المرأة، فضلاً عن أن كثيرات منهن لا يستطعن الخروج إلى العمل لعدم توفر الخدمات المساعدة وفرص التدريب المهني التي تتوافر للرجال والتي يمكن أن تساعدهن في الحصول على عمل مناسب.

= أسباب اختيار الموضوع:

ثمة دوافع جعلت الباحث يختار ظاهرة المرأة المعيلة بمحافظة البحيرة موضوعًا لدراسته وهي:

= عدم تناول ظاهرة المرأة المعيلة –كدراسة مستقلة– جغرافيًا داخل إقليم الدراسة من قبل.

= تزايد أعداد المعيلات من أبناء المحافظة مما يمثل أحد أكبر المشكلات التي تعاني منها المحافظة، ومن أكثر التحديات أمام متخذي القرار.

= دراسات سابقة:

=دراسة سيد جاب الله السيد (2002)[1] الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء، واستهدفت الدراسة معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي ترأسن أسر في القرية المصرية ومدى انخراطهن في القطاع غير الرسمي واستفادتهن من شبكات الأمان الاجتماعي ومعرفة أهم المشاكل التي تعاني منها الأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء مسح اجتماعي شامل لكل الأسر التي ترأسها نساء في قرية كفر العسكر والبالغ عددهم ٢١٧ ، وكانت وحدة الدراسة هي المرأة رئيسة الأسرة في القرية، وكانت أداة البحث الرئيسية استمارة المقابلة التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة والتي تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي ترأسن أسر وقد تمثلت تلك الخصائص في التركيب العمري، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية، وظروفهن السكنية، والدخل، والحيازة الزراعية، وعدد الأبناء. وقد أوضحت النتائج أن السبب الأساسي في تحمل المرأة مسؤولية رئاسة الأسرة هو الترمل فقد اتضح أن ٦٢ % من النساء اللاتي ترأسن أسر بالعينة أرامل، يليها زوجات المرضى والمسجونين والمهاجرين ٢٢% ، ثم الأرملات. –وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الأمية هي السمة الغالبة للنساء الآتي ترأسن اسر في القرية والتي تقترن دائما بالفقر. وقد تبين أن سكن المبحوثات يتسم بانعدام وجود أي جانب من الجوانب التي تتوفر في مسكن يشبع الحد الأدنى لحاجات الإنسان ويعاني من قلة المرافق الأساسية. وأوضحت الدراسة أيضاً أن المرأة رئيسة الأسرة في المستويات الطبقية الدنيا لا تجد تحت وطأة الفقر سوى الالتحاق بالقطاع غير الرسمي، حيث تلجأ للبحث عن عمل حتى إن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلا لا يصل إلى حد الكفاف لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام قلة الإمكانيات المادية وانعدام المهارات.

---

[1] سيد جاب الله السيد (2002) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، مؤتمر: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

=دراسة إقبال الأمير السمالوطي (2003)[2] عن النساء المعيلات للأسر. واستهدفت الدراسة التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في المجتمع المصري ومحاولة الوصول إلى سياسة عمل واضحة تتعامل مع هذه الظاهرة والآثار الناجمة عن هذه الظاهرة بالنسبة للمرأة وأسرتها .وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة من النساء المعيلات للأسر في محافظة الجيزة بلغت ٢٧٨ سيدة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه كلما تراجع عمل المرأة وانخفض مستواها التعليمي زادت مشكلات المرأة المعيلة مع المحيطين بها .وقد وجد أن عدد الأبناء الإناث وعدد الأبناء الكلي وحجم الأسرة تعد من المتغيرات المؤثرة على زيادة المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة. أما بالنسبة للمشكلات الصحية فكلما وجدت زادت المشكلات الاجتماعية، أما بالنسبة لمدة الزواج وعدد الأبناء الذكور ومحل العمل فلا تعد من العوامل المؤثرة على المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة.

=دراسة إنجي خيري محمد(2005)[3]، عن العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، واستهدفت الدراسة التعرف على أوجه الاختلاف بين كل من الريفيات غير المعيلات لأسرهن في ظروف عملهن في القطاع غير الرسمي وأيضاً التعرف على أثر عمل كل من فئتي الدراسة في القطاع غير الرسمي على علاقاتهن بأسرهن وبمجتمعهن المحلي، والكشف عن طبيعة الفروق بين كل من فئتي الدراسة فيما يتعلق بعدد سنوات العمل وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج من عملهن بالقطاع غير الرسمي، وأخيراً التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة وهي عدد سنوات وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي لكل من فئتي الدراسة وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستقلة .وقد اجريت الدراسة بقرية العجميين التابعة لمركز ابشواي بمحافظة الفيوم على عينة قوامها ٢٠٠ مبحوثة. وقد اسفرت النتائج عما يلي : فيما يتعلق بظروف العمل تبين أن هناك أسباب اقتصادية، وأسباب مهنية، وأسباب اجتماعية أدت لعمل فئتي الدراسة بالقطاع غير الرسمي وأن هناك مشاكل اقتصادية

---

[2] إقبال الأمير السمالوطي (2003) النساء المعيلات لأسر :المشكلات والحلول، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، العدد ١٥ ، القاهرة.

[3] انجي خيري محمد (2005) العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية :دراسة مقارنة بين النساء المعيلات وغير المعيلات بعزبة العجميين بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية خاصة بعملهن بهذا القطاع .وفيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية التي يعملهن بها في هذا القطاع أسفرت النتائج عن وجود نوعين من الوحدات الاقتصادية فهيإأما ثابته أو جائلة، والادوات المستخدمة بها بدائية ونصف بدائية.

= دراسة حنان مكرم فرج عن المرأة التي تعول في بعض قرى محافظة الجيزة (٢٠٠٧)[4]. واستهدفت الدراسة التعرف على أوجه الاختلاف بين السيدات المعيلات الحاصلات على قروض والسيدات المعيلات غير الحاصلات على قروض من حيث مستوى تمكينهن اقتصاديا وإجتماعياً وسياسياً، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة كمهنة المبحوثة والدخل الشهري والرضا عن الخدمات بالقرية ومستوى الطموح والمستوى الصحي للمبحوثة والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، ومحاور تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبذلك التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها السيدات المعيلات والعقبات التي تقف أمامهن. وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم اختيار مركزي إمبابة والبدرشين بمحافظة الجيزة، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة ٢٠٠ مبحوثة.

=دراسة هبة أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٧)[5] عن دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة، واستهدفت الدراسة بصفة رئيسية اختبار فاعلية استراتيجية التمكين في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية مع المرأة المعيلة، وقد تم اجراء الدراسة على جمعية تنمية المجتمع بالإعلام، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي ، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعيلة.

فرضيات الدراسة:

وضعت الدراسة عدد من الفرضيات على النحو التالي:

= وجود علاقة ارتباطية بين الزيادة السكانية بالمحافظة، وزيادة معدلات ظاهرة المرأة المعيلة بها.

---

[4] حنان مكرم فرج (2007)، تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي.

[5] هبة أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٧) ، دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة، رسالة دكتوراة، جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية.

= ارتفاع معدلات ظاهرة المرأة المعيلة بين السكان ذوات المستويات التعليمية الأعلى وانخفاضها مع المستويات الأقل.

= وجود ارتباط بين ظاهرة المرأة المعيلة ومعدلات الطلاق بمنطقة الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة الشخصية الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية للمرأة المعيلة بالمحافظة.
- تحديد أنماط ظاهرة المرأة المعيلة، والعوامل المؤثرة فيها بمنطقة الدراسة.
- إبراز خصائص المعيلات المختلفة بالمحافظة.
- معرفة كيف يتوزع سكان المحافظة المعيلات، وتقييم هذا التوزيع جغرافيًا.
- تطبيق المؤشرات الاقتصادية على كل من قوة العمل وكذلك المعيلات بالمحافظة.
- وضع تصور مستقبلي لأعداد المعيلات بالمحافظة وسُبل مواجهة ذلك.

صعوبات الدراسة

لاقى الباحث الكثير من الصعوبات أثناء الدراسة لعل أبرزها:

= عدم وجود جداول الحالة العملية ضمن النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2017، ولكن بفضل مساعدة أحد مسؤولي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "بقطاع التعداد" استطاع الباحث من الحصول على تلك الجداول التي تم إعدادها بشكل خاص ولم يتم نشرها.

= غياب ثقافة الاستبيان والإدلاء بإجابات واضحة لدى الكثير من أبناء المحافظة المعيلات، وتغلب الباحث على ذلك بطرح الأسئلة بشكل يتلاءم مع كل شخص، وفق ظروفه، ومستواه العلمي، والاجتماعي.

مناهج الدراسة وأساليبها

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيس، كما استندت إلى استخدام مداخل عدة من بينها المدخل الأصولي لدراسة العوامل المؤثرة في ظاهرة المرأة المعيلة، والآثار الناجمة عنها، والمدخل الإقليمي لتوزيع الظاهرة جغرافيًا.

كذلك فقد اعتمدت الدراسة بشكل كبير على الأساليب الديموغرافية المستخدمة في جغرافية السكان، واستندت إلى بعض برامج الحاسوب مثل SPSS للمعالجات الإحصائية المختلفة للظاهرة قيد الدراسة، وبرنامج Arc GIS لعمل الخرائط .

اعتمدت الدراسة على أسلوبين للحصول على البيانات اللازمة وهما:

أ –الحصول على البيانات الثانوية من المصادر الرسمية التالية :مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة البحيرة ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ومركز بناء وتنمية القرية بوزارة التنمية المحلية، والوحدة المحلية، والمجلس القومي للسكان.

ب – الحصول على البيانات الميدانية اللازمة للدراسة عن طريق المقابلات الشخصية المقننة مع السيدات المعيلات المبحوثات بالعينة البحثية، وذلك باستخدام استمارة استبيان تم اعدادها للحصول على البيانات لبنود الاستبيان. وتم تصميم نموذج الاستبيان وتوزيعه (4000 استمارة) في الفترة (15 فبراير إلى 15 مارس 2024)، وبلغ جملة النماذج الصحيحة (3921 نموذج).

تاسعًا: محتويات الدراسة

تشتمل الدراسة على ثلاثة مباحث، إذ يعرض المبحث الأول –سكان المحافظة ديموغرافيًا واقتصاديا، والمبحث الثاني – جغرافية المرأة المعيلة في محافظة البحيرة، والمبحث الثالث – خصائص المرأة المعيلة في محافظة البحيرة.

المبحث الأول –سكان المحافظة ديموغرافيًا واقتصاديا

أولا: سكان المحافظة ديموغرافيًا

تلعب الخصائص الديموغرافية للسكان الدور الرئيس بين المُحدِدات لقوة العمل في أي إقليم، إذ تُسهم معدلات النمو السنوي للسكان في معرفة حجم السكان داخل الإقليم ومن ثَم في تحديد حجم قوة العمل به، في حين يحدد التركيب العمري والنوعي ملامح قوة العمل من حيث مقدار المساهمة في النشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة.

أ- التركيب العمري:

بتحليل تعداد 2017 نجد ما يلي:

= **فئة صغار السن جاءت** في المرتبة الثانية بين فئات السن العريضة بالمحافظة حيث بلغت نسبتها (35,1٪) من جملة سكان المحافظة، بمتوسط عام (33,2٪)، وانحراف معياري(8,3٪)، وقد تباينت نسبتها بمراكز المحافظة؛ حيث بلغت أعلى نسبة لها بمركز أبو المطامير، الذي بلغ جملة صغار السن به (264,4ألف نسمة) يمثلون (39,4٪) من جملة سكانه؛ ويعزي ذلك إلى تصدر مركز أبو المطامير جميع مراكز المحافظة في معدل المواليد الخام الذي بلغ به (37,6٪)، يليه مركز وادي النطرون البالغ حجم سكان فئة صغار السن به (30,3ألف نسمة) يُشكلون (38,6٪) من جملة سكانه، وفي ذات الوقت فهو ثاني مراكز المحافظة بعد مركز أبو المطامير في معدل المواليد الخام (35,4٪) (ملحق5)، بينما تذيل مركز دمنهور جميع مراكز المحافظة في نسبة فئة صغار السن به حيث أسهموا بنسبة (31,5٪) من جملة سكانه.

= احتلت **فئة متوسطو السن** صدارة الفئات العمرية بسائر مراكز المحافظة، وبلغت نسبة سكان هذه الفئة (61,3٪) من جملة سكان المحافظة، بمتوسط عام (60,9٪)، وانحراف معياري (1,5٪)؛ وبلغت أعلى نسبة لها بمركز دمنهور البالغ حجمهم به (518.1ألف نسمة) يمثلون (64.3٪) من جملة سكان المركز، يليه مركز إيتاى البارود البالغ حجمهم به (259,6ألف نسمة) يسهمون بنسبة (62,3٪) من جملة سكانه، وأخيرًا جاء مركز وادي النطرون بحجم متوسطي السن بلغ (46,2ألف نسمة) يشكلون (58,9٪) من جملة سكان المركز.

(جدول1) التوزيع النسبي لفئات السن العريضة بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

المركز	صغار السن		متوسطو السن		كبار السن	
	(ألف نسمة)	٪	(ألف نسمة)	٪	(ألف نسمة)	٪
دمنهور	254	31.5	518.1	64.3	34	4.2
أبو المطامير	264.4	39.4	389.6	58	17.7	2.6
أبوحمص	192.2	36	324.1	60.7	17.5	3.3
الدلنجات	138.6	34.7	245.2	61.5	15.1	3.8
المحمودية	97.2	34.7	171.8	61.3	11.3	4
إيتاى البارود	158.9	33.5	295.6	62.3	19.7	4.2
حوش عيسى	109.3	35.9	185.2	60.8	10.2	3.4
رشيد	97.3	36	163.2	60.4	9.7	3.6
شبراخيت	92	33.3	172.3	62.4	11.8	4.3
كفر الدوار	355.2	35.5	615.6	61.5	30.8	3.1
كوم حمادة	167.4	33.8	306.6	62	20.9	4.2
وادي النطرون	30.3	38.6	46.2	58.9	2	2.5
الرحمانية	56.4	35.7	95.8	60.6	5.9	3.7
إدكو	79.4	37	127.3	59.3	8.1	3.8
بدر	76.9	3	124.8	60.1	6	2.9
الجملة	2169.6	35,1	3781.4	61.3	220.5	3.6
المتوسط العام	–	33.2	–	60.9	–	3.6
الانحراف المعياري	–	8.3	–	1.5	–	0.6

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان لمحافظة البحيرة عام2017.

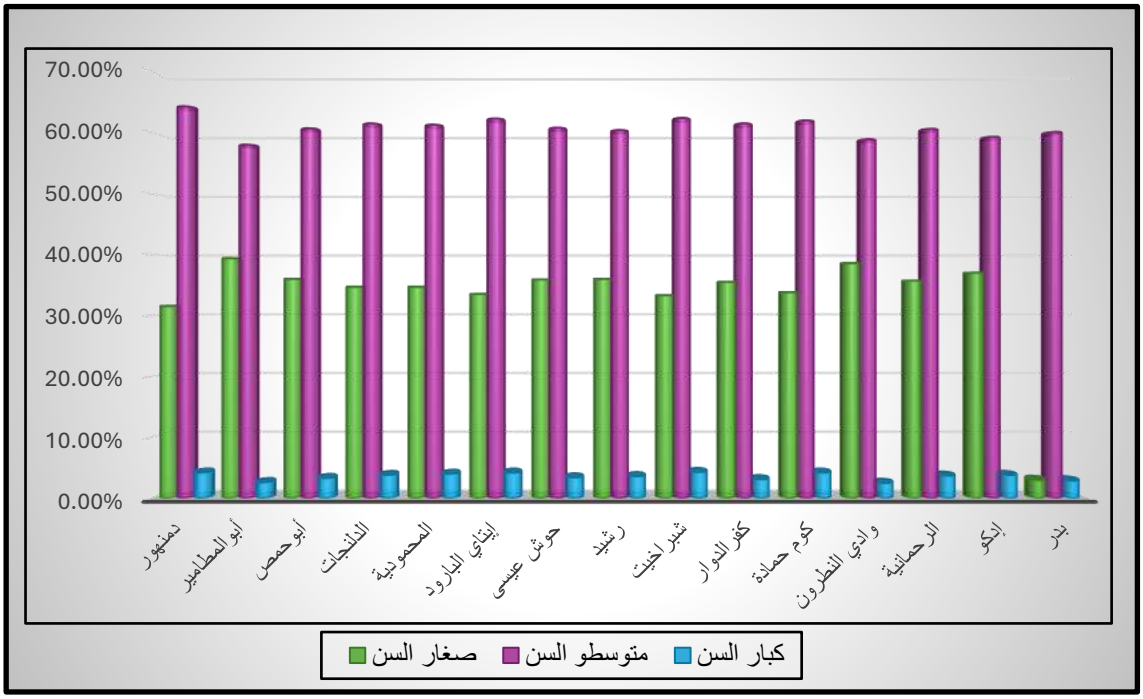

المصدر : (جدول1)

(شكل2) التوزيع النسبي لفئات السن العريضة بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

= تذيلت **فئة كبار السن** جميع الفئات العمرية بسائر مراكز المحافظة بنسبة (3,6٪) من جملة سكان المحافظة وهو ذاته المتوسط العام لهم بانحراف معياري هو الأقل بين فئات السن العريضة بالمحافظة (0,6٪)، وبلغت أعلى نسبة لها بمركز شبراخيت (4,3٪) من جملة سكانه، يليه كل من مراكز (دمنهور،

إيتاى البارود، كوم حمادة) بنسبة (4,2٪) من جملة سكانها، بينما جاءت أقل نسبة لفئة كبار السن بمركز وادي النطرون حيث شكلوا (2,5٪) من جملة سكانه، ويرجع ذلك إلى تبوء المركز صدارة مراكز المحافظة في معدل الوفيات الخام البالغ به (7,9٪).

وجاءت الدراسة الميدانية متوافقة مع ما ورد في تعداد 2017، فقد أوضح تحيل الاستبانات أن أعمار السيدات المعيلات المبحوثات تراوحت ما بين حد أدنى مقداره ٢٣ سنة، وحد أقصى مقداره ٦٢ سنة، بمتوسط حسابي 42 سنة، وانحراف معياري بلغ 10 سنوات. ويوضح (جدول2) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير العمر، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو ٢٩ % من المبحوثات ذات أعمار صغيرة، في حين أن نسبة ٤٢ % منهن تتميز بأعمار متوسطة، وأخيراً فإن ٢٨% من المبحوثات تتميز بأعمار كبيرة.

(جدول2) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير عمر المبحوثة

الفئات العمرية	العدد	%
منخفضة (أقل من 35 سنة)	1137	29
متوسطة (35 –49 سنة)	1647	42
مرتفعة (أكبر من 49 سنة)	1137	29
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

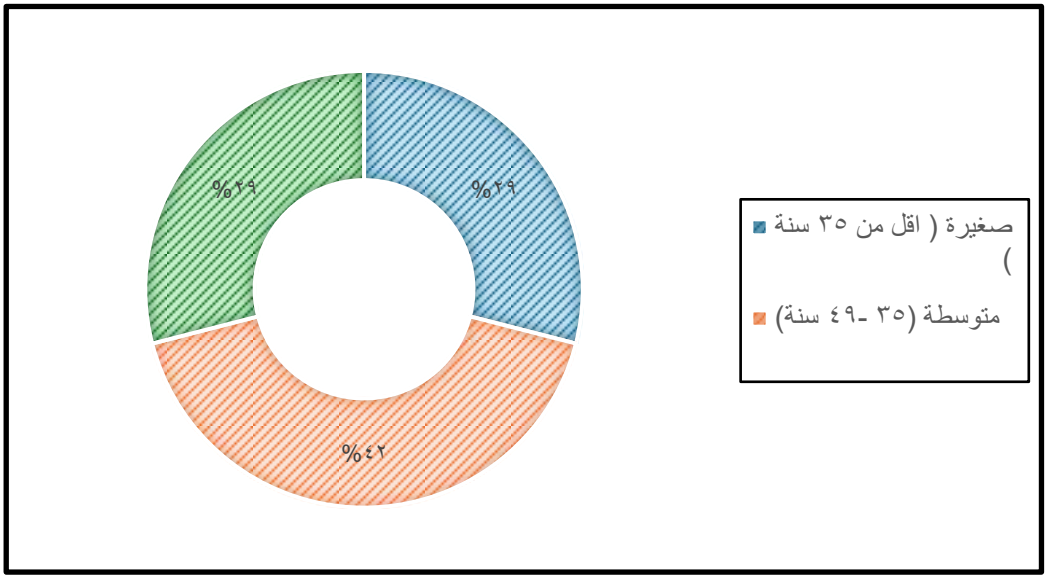

المصدر: (جدول2)

(شكل3) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير عمر المبحوثة

ب- التركيب النوعي:

تُعد دراسة التركيب النوعي من العناصر الهامة في دراسة السكان على الرغم من عدم تباين أعداد الذكور والإناث تباينًا واسعًا في المجتمعات المختلفة، وترجع هذه الأهمية لما لهذا التركيب من نتائج على دراسة العمالة.

(جدول3) التوزيع النسبي للتركيب النوعي ونسبة النوع بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

المركز	ذكـــور (ألف نسمة)	(٪)	إنـــاث (ألف نسمة)	(٪)	نسبة النوع (ذكر/ 100أنثى)
دمنهور	413.9	51.3	392.2	48.7	106
أبو المطامير	349.6	52	322.1	48	109
أبوحمص	276.0	51.7	257.9	48.3	107
الدلنجات	206.8	51.9	192	48.1	108
المحمودية	142.5	50.8	137.9	49.2	103
إيتاى البارود	242.4	51.1	231.8	48.9	105
حوش عيسى	156.3	51.3	148.4	48.7	105
رشيد	137.9	51	132.3	49	104
شبراخيت	142.3	51.6	133.8	48.4	106
كفر الدوار	518.8	51.8	482.8	48.2	107
كوم حمادة	254.6	51.4	240.3	48.6	106
وادي النطرون	41.4	52.7	37.1	47.3	111
الرحمانية	80.6	51	77.4	49	104
إدكو	111.1	51.7	103.8	48.3	107

بدر	107.6	51.8	100.1	48.2	107
الجملة	3181.8	51.6	2989.8	48.4	106
المتوسط العام	–	51.5	–	48.5	106.3
الانحراف المعياري	–	0.5	–	0.5	2.1

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان لمحافظة البحيرة عام2017.

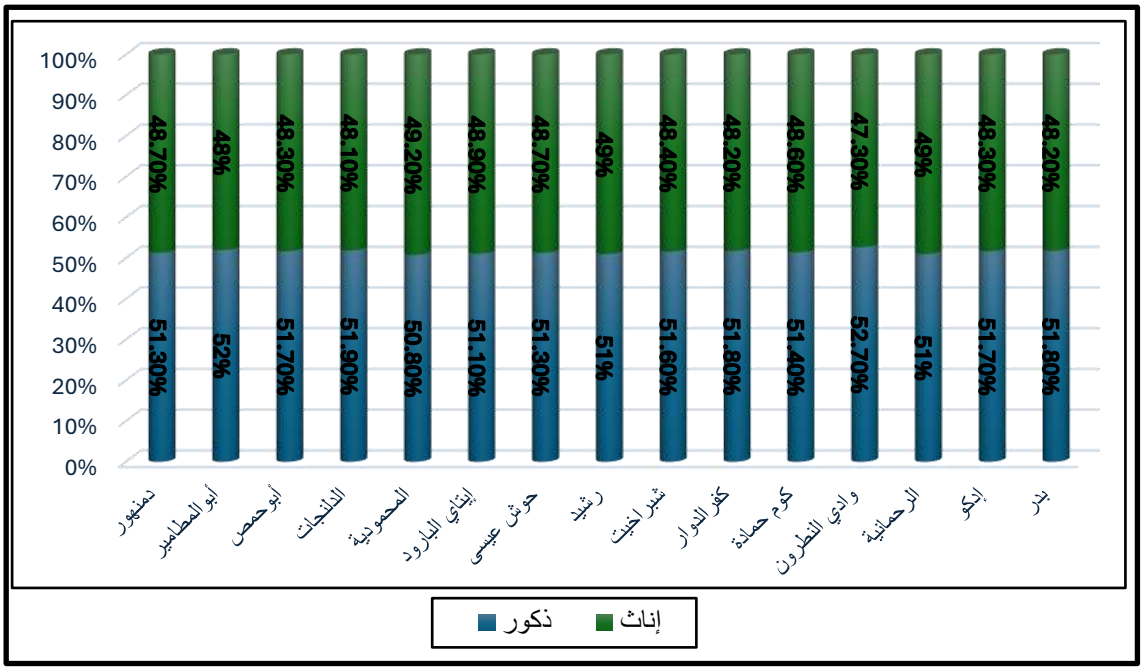

المصدر : (جدول3)

(شكل4) التوزيع النسبي للتركيب النوعي ونسبة النوع بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

ومن تحليل بيانات (جدول3) عن التركيب النوعي نرى أنه تفوقت نسبة ذكور المحافظة على إناثها حيث بلغت نسبة الذكور (51,6٪) بمتوسط عام (51,5٪) وانحراف معياري (0.5٪) مقابل (48,4٪) نسبة الإناث بالمحافظة، بمتوسط عام لهن بلغ (48,5٪)، وانحراف معياري (0,5٪)، وقد تباين كلٌ من التركيب النوعي، ونسبة النوع بمراكز المحافظة عام 2017؛ فقد شهد مركز وادي النطرون أعلى نسبة للذكور مقارنة بالإناث إذ بلغت نسبة ذكوره (52,7٪)، وبلغت نسبة إناثه (47,3٪)، ليُحقق المركز أعلى نسبة

للنوع على مستوى مراكز المحافظة (111ذكر/100أنثى)، تلاه مركز أبو المطامير الذي شكّل ذكوره (52٪) من جملة سكانه، مقابل (48٪) للإناث لتكون نسبة النوع به ثاني أعلى نسبة للنوع على مستوى مراكز المحافظة (109ذكر/100أنثى)، بينما تذيل مركز المحمودية سائر المراكز في كل من نسبة الذكور، ونسبة النوع؛ إذ ساهم ذكوره بنسبة (50,8٪) من جملة سكانه، بينما شكل إناثه النسبة الباقية لتكون نسبة انوع به (103ذكر/100أنثى).

ثانيًا: سكان المحافظة اقتصاديًا

تحظي دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان باهتمام كبير من الباحثين في مختلف التخصصات؛ حيث تفيد دراستها في إبراز ملامح البناء الاقتصادي لأي مجتمع ومدى أهمية هذا البناء، كما تعطي فكرة جيدة عن العمالة، وخصائص قوة العمل ودرجة التغير في هذا البناء من واقع التغير في حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يُعد التركيب الاقتصادي للسكان أساسا لازمًا لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجالات الخدمات العامة و غيرها (المتولي السعيد أحمد، ٢٠٠٢، ص ٤٠٣).

وتُعد دراسة التوزيع الجغرافي لقوة العمل حسب النوع من الأمور المهمة، فكون الفرد ذكرًا أو أنثي يؤثر على متطلباته، وسلوكياته، وأنشطته، والأدوار التي يقوم بها في المجتمع الذي يعيش فيه ، وينعكس ذلك على اتساع أو ضيق الفجوة النوعية لقوة العمل(رشود الخريف، ٢٠٠٨: ٢٢٨).

ويتضح من خلال (جدول4)، (شكل5) أن نسبة الذكور بقوة العمل بالمحافظة بلغت (90,8٪) مقابل (9,2٪) للإناث بمتوسط عام (87,3٪، 12,7٪) لكل منهما ترتيبًا، في حين بلغت قيمة الفجوة النوعية بالمحافظة(89,9٪) بمتوسط عام(85,4٪)، وبلغ مؤشر التكافؤ للمحافظة(1,10٪) متوسطه العام (14,6٪)، وتتباين هذه النسب بين مراكز المحافظة حيث سجل مركز أبو المطامير أعلي نسبة للذكور علي حساب الإناث بواقع(91,4٪) مقابل (8,6٪) لكل منهما علي الترتيب، وهو بذلك يحقق أعلي نسبة في الفجوة النوعية علي مستوي مراكز المحافظة بين الذكور والإناث والتي بلغت (90,6٪)، وبطبيعة الحال حقق المركز أقل نسبة تكافؤ بين الذكور والإناث بقوة العمل والتي بلغت (9,4٪)، بينما احتل مركز وادي النطرون المرتبة الأخيرة بين مراكز المحافظة في نسبة الذكور علي حساب الإناث حيث بلغت نسبة الذكور العاملين به

(79,4٪) مقابل (20,6٪) للإناث، وبالتالي يكون قد حقق أقل نسبة في الفجوة النوعية بين الذكور والإناث داخل قوة العمل والتي بلغت (74,1٪)، وهو بذلك أعلي مراكز المحافظة في نسبة مؤشر التكافؤ بين الذكور والإناث والتي بلغت (25,9٪).

(جدول4) التوزيع الجغرافي لقوة العمل حسب النوع بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

المركز	ذكور (ألف عامل)	٪	إناث (ألف عاملة)	٪	الفجوة النوعية[1] ٪	مؤشر التكافؤ[2] ٪	جملة قوة العمل (ألف عامل)
دمنهور	268	88,5	35	11,5	87,0	13,0	303
أبو المطامير	178	91,4	17	8,6	90,6	9,4	195
أبوحمص	169	89,9	19	10,1	88,8	11,2	188.4
الدلنجات	139	88,2	19	11,8	86,6	13,4	157.1
المحمودية	101	84,5	19	15,5	81,7	18,3	120.1
إيتاى البارود	148	85,4	25	14,6	82,9	17,1	173.1
حوش عيسى	110	90,0	12	10,0	88,9	11,1	122.1
رشيد	112	89,2	14	10,8	87,9	12,1	125.1
شبراخيت	101	84,8	18	15,2	82,1	17,9	118.8
كفر الدوار	275	89,4	33	10,6	88,1	11,9	307.4
كوم حمادة	157	83,7	31	16,3	80,5	19,5	187.4
وادي النطرون	40	79,4	10	20,6	74,1	25,9	50.3
الرحمانية	94	87,3	14	12,7	85,5	14,5	107.9
إدكو	98	89,8	11	10,2	88,6	11,4	108.8
بدر	90	89,1	11	10,9	87,8	12,2	100.9
جملة المحافظة	2148	90,8	218	9,2	89,9	10,1	2365.5
المتوسط العام	–	87,3	–	12,7	85,4	14,6	–
الانحراف المعياري	–	3,2	–	3,2	4,4	4,4	–

[1] مؤشر الفجوة النوعية= (نسبة الذكور – نسبة الإناث) / نسبة الذكور × 100]

[2] مؤشـر التكافـؤ= (نسبة الإناث ÷ نسبة الذكور) × 100]

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان لمحافظة البحيرة عام2017.

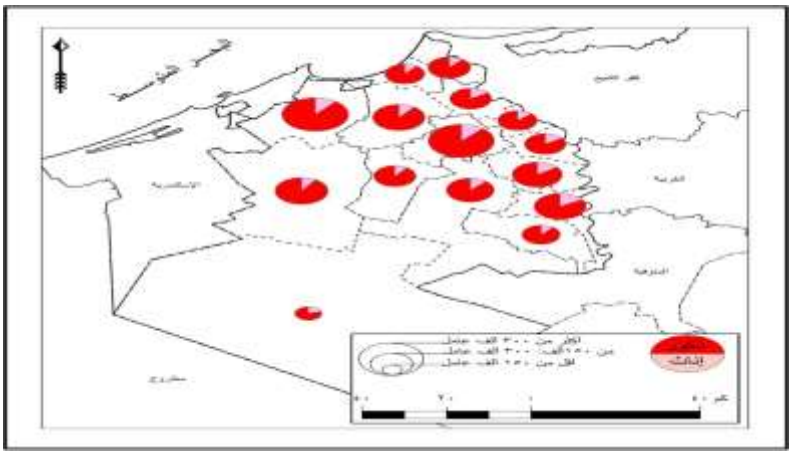

المصدر : (جدول4)

(شكل5) التوزيع الجغرافي لقوة العمل حسب النوع بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

المبحث الثاني – جغرافية المرأة المعيلة في محافظة البحيرة

أولا– العوامل المؤثرة في ظاهرة المرأة المعيلة:

تتصف قضية ظاهرة المرأة المعيلة بالتعقيد الشديد نتيجة لتداخل أنماطها وتشابك أسبابها، والافتقار أحيانًا إلى بيانات إحصائية عن هذه الأسباب، وتستمد مشكلة السكان المعيلات أسبابها من روافد شتى؛ فمنها ما يتعلق بالمشكلة السكانية، وتداعيات الزيادة الطبيعية، وهجرة العائل ، وأخرى بحجم قوة العمل وخصائصها، والفجوة النوعية في الدخول والإسهام في سوق العمل ، وثالثة مرهونة بالسياسات الحكومية تجاه قضايا حاسمة ذات تأثير بين وواضح في الاقتصاد القومي ومستقبل العمالة كالخصخصة ، والتخلي عن الالتزام بتوظيف الخريجين ، ورابعة موصولة بالعوامل الاقتصادية وعلى رأسها، تدني الأجور، وقلة فرص العمل المتاحة، والظروف الراهنة للعمالة الزراعية بالمحافظة ومردود تفتيت الحيازة ، والتقدم التكنولوجي والتوسع في استخدام الآلة، أضف إلى ذلك عدة عوامل أخرى متعلقة بالحالة التعليمية للسكان، وعمالة الأطفال، بالإضافة إلى انتشار بعض الأوبئة والأمراض وعلى رأسها فيروس كورونا المستجد"كوفيد19"، وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤدي بدورها إلي ظاهرة المرأة المعيلة؛ حيث تم تقسيم هذه العوامل علي النحو التالي:

1-التركيب العمري للسكان

يُعد تركيب السكان العمري ذو أهمية كمؤشر ديموغرافي، وبصفة خاصة من حيث دلالته على قوة السكان الإنتاجية، ومقدار حيويتهم، وبالتالي تفيد دراسة التركيب العمري للسكان المتخصصين في مجال السكان، كما تفيد في رسم خطط التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانية تحليل جداول السكان النشطين اقتصاديًا، وعادة ما يتم تقسيم السكان إلى فئات عمرية خمسية أو عشرية، وتُعد الفئات العمرية الخمسية هي الأكثر استخدامًا وشيوعًا، ولبيان العلاقة بين فئة متوسطو السن ومعدلات ظاهرة المرأة المعيلة يمكن ملاحظة ذلك من تحليل بيانات (جدول5)، (شكل6) وذلك لبيان العلاقة بين فئة متوسطي السن من السكان ومعدلات ظاهرة المرأة المعيلة حيث يمكن من خلالهم تسجيل ما يلي نتائج:

(جدول5) التوزيع النسبي لمتوسطي السن والمعيلات ومعدلاتهم بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

المركز	متوسطو السن (ألف نسمة)	(٪) من المحافظة	عدد المعيلات (ألف نسمة)
دمنهور	,5534	8,13	46.7
أبو المطامير	,6397	2,10	16.5
أبوحمص	233	5,8	21.5
الدلنجات	,2252	5,6	12.8
المحمودية	177	6,4	16.4
إيتاى البارود	,6304	8,7	13.8
حوش عيسي	,7189	9,4	8.7
رشيد	,5167	3,4	14.3
شبراخيت	817	6,4	17.5
كفر الدوار	,3630	2,16	42.7
كوم حمادة	,5316	1,8	23.8
وادي النطرون	,147	2,1	7
الرحمانية	,698	5,2	15.1
إدكو	113	4,3	13.4
بدر	,5127	3,3	10.1
الجملة	,53884	100	280.3

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان لمحافظة البحيرة عام2017.

ومديرية التضامن الاجتماعي بالبحيرة، بيانات غير منشورة

= أثّرت نسبة متوسطي السن في زيادة حجم المعيلات على مستوى مراكز المحافظة، ويتضح ذلك جليًا بالمراكز التي استحوذت على النسبة الأكبر من متوسطي السن وذلك بمركزي (دمنهور، كفر الدوار) اللذان يضمان زهاء ثلث متوسطي السن بالمحافظة وذلك بنسبة (13,8٪، 16,2٪) لكليهما ترتيبًا، في ذات الوقت فهما أعلى مراكز المحافظة في كل من حجم المعيلات، وذلك بـ (46,6، 42,6ألف معيلة) لكل منهما على الترتيب، وكذا بالنسبة لمعدلات ظاهرة المرأة المعيلة التي بلغت بهما (15,4٪، 13,9٪) على الترتيب لكليهما.

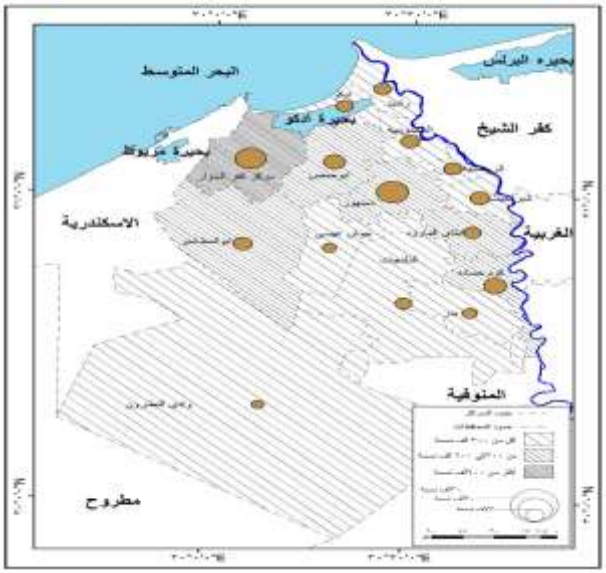

المصدر: (جدول5)

(شكل6) التوزيع النسبي لمتوسطي السن والسكان المعيلات بمراكز محافظة البحيرة عام 2017

2- الخصائص الديموغرافية الأخرى:

أ= ترمل الزوجة: فالأرامل السيدات هن من فقدن الزوج بسبب الموت ولم يتزوجن بعده ومسئولات وحدهن عن معيشتهن ومعيشة أسرهن ويؤدى ذلك إلى تغيير فى الدور الاجتماعي للمرأة مقارنة بدور الرجل .

ب= الطلاق : الطلاق سبب رئيسي وأساسي فى التفكك الأسرى وانحراف الأبناء وذلك لأن هناك افتقاد الرعاية الوالدية وبالتالي فإن الطلاق يسبب العديد من المشكلات التى تواجه المرأة المطلقة التي تعول وهي المشكلات الاقتصادية التي يترتب عليها المشكلات الاجتماعية ثم المشكلات الصحية والنفسية

وتتولى المرأة مسؤولية الأسرة. الأمر الذي بدوره لا يمكن للأسرة بكل أعضائها القيام بأدوارهم ووظائف تجاه بعضهم البعض أو تجاه المجتمع ككل.

ج= التقاعد :يُعرف التقاعد بصفة عامة على أنه" انسحاب أو انفصال من العمل النشط المأجور الذي يستغرق فترة عمل كافية، وقد يصاحب التقاعد نقص فى الدخل وشعور المتقاعد بعدم قيمته وأنه أصبح مستهلكاً غير منتج، واذا أراد العمل بعد تقاعده فإنه يواجه بعض المشكلات حيث فرص العمل المناسبة أقل وتضطر المرأة إلى إعالة أسرتها.

د= الزوجات المهجورات :إن الآثار الاجتماعية للهجرة والتي نجم عنها ما عرف في مصر بتأنيث الأسرة المصرية ، حيث يترك رب الأسرة زوجته في الوطن الأم مما يترتب عليه في أغلب الأحوال أن تتولى الزوجة إدارة الأسرة بصورة كاملة بما في ذلك الأطفال الذين ينشئون في ظل عائلات وحيدة الوالد.

هـ = زوجات رجال عاطلين عن العمل: هن زوجات رجال في المعاش أو عجائز أو رجال لم يعودوا قادرين على العمل بسبب المرض أو إصابته وبالتالي أصبحت المرأة هي المسؤولة عن الإنفاق على أسرتها وتحمل مسئولياتها في ظل المتغيرات التي حدثت والتي من خلال هذه المتغيرات يجب عليها أن تتواءم معها لسد احتياجاتها واحتياجات أسرتها .

و= زوجة السجين: هي التي تكون مسئولة عن الأسرة مسؤولية كاملة، نجد أنها تفقد الإحساس بالتوافق، حيث تعاني من القهر الاجتماعي الخارجي بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية.

ز= زوجات رجال "العمالة المؤقتة": حيث أن الشخص لا يعمل عملاً منتظماً وبالتالي ليس له دخل ثابت أو منتظم. وهم في العادة عمال يدويون ماهرون أو غير ماهرين يعملون حيث تتوفر فرص عمل محددة ولكنهم لا يحصلون أبداً على عقد عمل أو مهام ثابتة.

ح= زوجات مدمني المخدرات والكحول :تعد زوجات مدمني المخدرات من أكثر النساء المعيلات تعرضاً للضغوط النفسية والاجتماعية، مما قد يقع عليها عبء كبير في محاولات الزوج أخذ المال التي تتعرض لها المرأة المعيلة مما يجعلها غير متوافقة بشكل سوى مع تلك الظروف المحيطة.

ط= النساء اللاتي لم يسب لهن الزواج : النساء اللاتي لم يتزوجن أبداً ويمثلن أقل نسبة من النساء اللاتي يعولن أسرهن فهن نساء لم يسبق لهن الزواج ويعلن

أسرهن وتقوم فيه المرأة بتحمل مسؤولية الأسرة التي تعي فيها لسد احتياجاتها واحتياجات أسرتها.

ي= الزوجة الثانية :وهذه النوعية من النساء تمثل أكثر أنواع النساء انتشاراً ، وذلك لأن المرأة المعيلة في هذه الظروف قد لا تعرف مكان الزوج أو يرفض الزوج الإنفاق على أسرته الأولى وتتحمل المرأة في مثل هذه الظروف الإنفاق على أسرتها.

ك= الزوجات اللاتي يساهمن بدخل أكبر في الأسرة :هن النساء المتزوجين من أزواج لهم دخول منتظمة ووظائف ثابتة لكن أجورهم منخفضة بالدرجة التي لا تسمح لهم بتغطية احتياجات المنزل، فتقوم المرأة بالإنفاق على الأسرة حيث أنها تحصل على دخل أعلى من دخل الزوج وتصرفه في احتياجات المنزل .

ل= النساء المتزوجات من رجال مرضى ومصابين بالعجز: هن نساء زوجات لرجال عاطلين بسبب إصابتهم بالمرض أو بالعجز نظراً لكون الزوج مصاباً بمرض خطير فالنساء المتزوجات من رجال في مثل هذه الظروف هن نساء فرضت عليهن الظروف أن يكونوا نساء مسئولات عن أسر.

المبحث الثالث – خصائص المرأة المعيلة في محافظة البحيرة

أولا– الخصائص الاجتماعية للمعيلات:

تكمن أهمية دراسة خصائص المعيلات اجتماعيًا، لما تكشفه من نتائج مهمة قد تكون انعكاسًا لتعطلهم، أو سببًا فيه؛ ولذا فمن الضروري عند دراسة ظاهرة المرأة المعيلة في أي منطقة التركيز على خصائص معيلاتها الاجتماعية التي من بينها حالتهم الزواجية، وتركيبهم الأسري، وحالتهم التعليمية وهو ما سيتم تناوله فيما هو آت من صفحات هذا الفصل على النحو التالي:

1– الحالة الزواجية:

يبين (جدول6) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير الحالة الزواجية من خلال الدراسة الميدانية، حيث يتضح من بيانات الجدول أن ٣٣ % من السيدات المبحوثات متزوجات، في حين أن نسبة 5 % منهن مطلقات، وأخيراً فإن ٦٢ % من السيدات المبحوثات أرامل.

(جدول6) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	العدد	%
متزوجة	1294	33
مطلقة	196	5
أرملة	2431	62
الإجمالي	3921	100

المصدر : الدراسة الميدانية

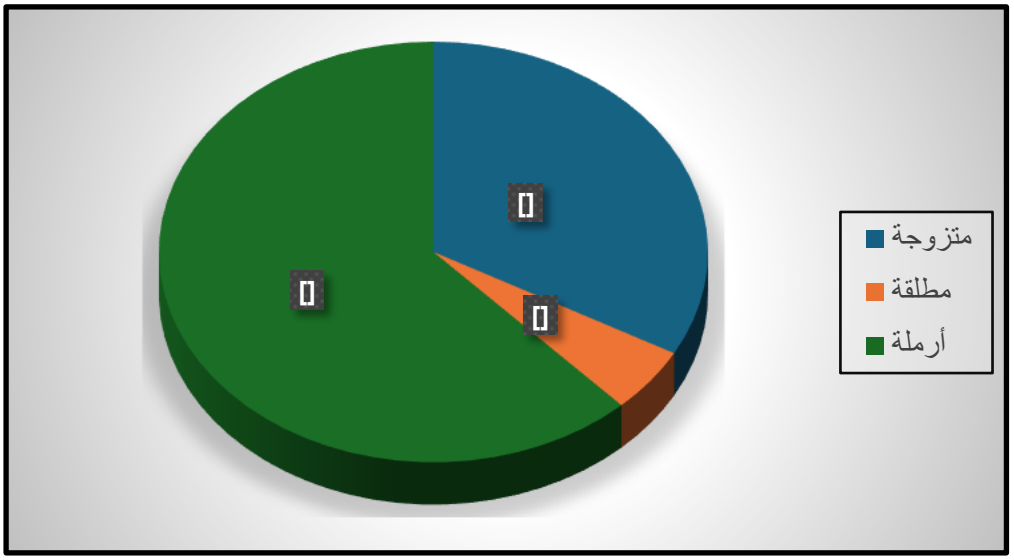

المصدر : (جدول6)

(شكل7) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير الحالة الزواجية

2- التركيب الأسري

كشفت نتائج الدراسة الميدانية (جدول7) عن نسب عدد أفراد أسر المعيلات بمراكز المحافظة؛ عددًا من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

= استحوذت الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 6 أفراد على صدارة أسر المعيلات بالمحافظة، وذلك بنسبة (30,4٪)، بمتوسط عام (30,6٪)، وانحراف معياري (12,9٪)، تليها الأسر ذات الخمسة أفراد بنسبة (29,6٪) بمتوسط عام (31,8٪)، وانحراف معياري (11٪)، ثم الأسر صاحبة الأربعة أفراد بنسبة (23,9٪) بمتوسط عام (23,5٪)، وانحراف معياري(12٪)، وفي المرتبة الرابعة تأتي الأسر المُكونة من ثلاثة أفراد بنسبة (10,4٪)، ومتوسط عام(9,9٪)، وانحراف معياري(5,5٪)، وأخيرًا تأتي أسر الفردين بنسبة (5,7٪)، ومتوسط عام (4,2٪)، بانحراف معياري (5,8٪).

= جاءت الأسر ذات الستة أفراد في مقدمة أسر معيلات سبعة مراكز هي (دمنهور، أبوحمص، الدلنجات، رشيد، شبراخيت، كوم حمادة، وادي النطرون) حيث بلغت أعلى نسبة لها بمركز أبوحمص بـ(48,4٪) من جملة أسر المعيلات بالمركز، في

حين جاءت الأسر المكونة من خمسة أفراد في صدارة مراكز (المحمودية، إيتاى البارود، حوش عيسى، كفر الدوار، الرحمانية، بدر)؛ إذ بلغت أعلى نسبة لها بمركز الرحمانية بـ(53,8٪) من جملة أسر المعيلات بالمركز، بينما تبوئت الأسر ذات الأربعة أفراد الصدارة بين أسر المعيلات بمركزي(أبو المطامير، إدكو) بنسبة (38,6٪، 54,5٪) لكل منهما على الترتيب.

= احتلت الأسر المُكَونة من ثلاثة أفراد المرتبة الرابعة بجميع مراكز المحافظة فيما عدا مركز دمنهور الذي جاءت بالمرتبة الخامسة به بنسبة (8,7٪) من جملة أسر المعيلات بالمركز، وبلغت أعلى نسبة لها بمركز بدر بـ(20٪) من جملة أسر المعيلات بالمركز، في حين انعدم تواجد هذه الفئة من الأسر بمركز الرحمانية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الأسر ذات الفردين في المرتبة الخامسة والأخيرة بجميع مراكز المحافظة فيما عدا مركزي (دمنهور، الرحمانية) اللذان جاءت بالمرتبة الرابعة بهما، وذلك بنسبة (21,3٪، 7,7٪) لكليهما على الترتيب.

(جدول7) التوزيع النسبي لعدد أفراد أسر المعيلات بمراكز محافظة البحيرة عام 2024

المركز	2	3	4	5	6فأكثر
دمنهور	21,3	8,7	20,2	23,1	26,7
أبو المطامير	0	2,3	38,6	25	34,1
أبوحمص	0	7,4	16,4	27,8	48,4
الدلنجات	7,9	10,5	23,7	18,4	39,5
المحمودية	3,8	19,2	15,4	38,5	23,1
إيتاى البارود	0	11,1	22,2	38,9	27,8
حوش عيسى	0	11,1	5,6	50	33,3
رشيد	0	3,8	26,2	29,2	40,8
شبراخيت	6,9	12,4	9,7	31,7	39,3
كفر الدوار	0	10,3	24,1	33,3	32,3
كوم حماده	2,9	7,1	15,7	27,1	47,2
وادى النطرون	7,7	11,5	19,3	26,9	34,6
الرحمانية	7,7	0	30,8	53,8	7,7
إدكو	4,7	13,6	54,5	13,6	13,6
بدر	0	20	30	40	10
الجملة	5,7	10,4	23,9	29,6	30,4
المتوسط	4,2	9,9	23,5	31,8	30,6
الإنحراف المعيارى	5,8	5,5	12	11	12,6

المصدر: مديرية التضامن الاجتماعي بالبحيرة، بيانات غير منشورة.

المصدر: (جدول7)

(شكل8) عدد أبناء المعيلات بمحافظة البحيرة عام 2024

وجاءت نتائج الدراسة الميدانية متوافقة مع البيانات غير المنشورة للمعيلات ، حيث تراوح عدد أفراد أسر السيدات المعيلات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره فردين، وحد أقصى مقداره ٩ أفراد، بمتوسط حسابي قدره 5 أفراد، وانحراف معياري قدره 1,6 فرد . ويوضح (جدول10) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير حجم الأسرة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن 46 % من المبحوثات حجم أسرهن منخفض في حين أن نسبة ٣٨ % منهن حجم أسرهن متوسط، وأخيراً فإن ١٦ % من المبحوثات حجم أسرهن مرتفع.

(جدول10) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لحجم الأسرة

حجم الأسرة	العدد	%
منخفض (أقل من 5 أفراد)	1804	46
متوسط (5–7 أفراد)	1490	38
مرتفع (أكثر 7 أفراد)	627	16
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

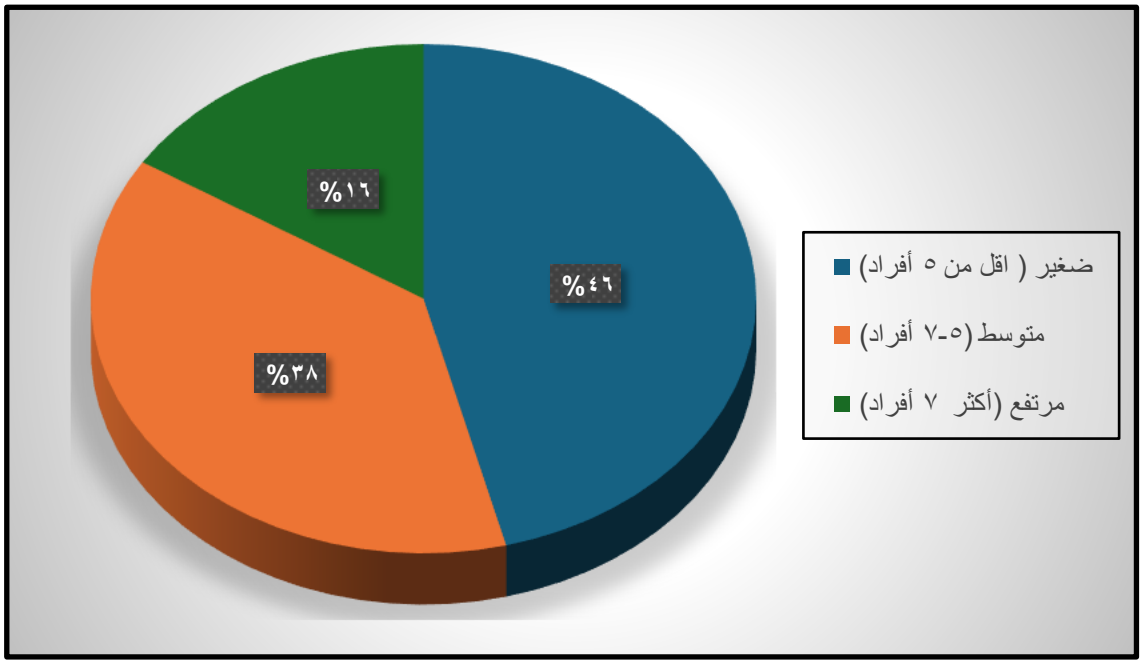

المصدر : (جدول10)

(شكل9) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير حجم الأسرة

3- الحالة التعليمية:

تؤثر خصائص السكان التعليمية في سلوكيات المجتمع ديموغرافيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، فبدون التعليم تتخلف المجتمعات، وبه ومن خلاله تأخذ طريقها للرقي شريطة أن يلازم هذا التعليم التطوير المستمر، والربط باحتياجات سوق العمل حتي لا تكون مُخرجَات العملية التعليمية عائقًا للتنمية من خلال زيادة أعداد الخريجين

وعدم توافر فرص عمل لهم، حيث تبين فيما سبق عند الحديث عن العوامل المؤثرة في ظاهرة المرأة المعيلة أن عدم ربط التعليم بسوق العمل يُعد من الأسباب الرئيسة في ظهور ظاهرة المرأة المعيلة، كما أن خصائص المعيلات التعليمية تُعد مؤشرًا هامًا على مدى ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، والتي ينبغي أن تُوضَع في الاعتبار عند وضع البرامج التعليمية، والتدريبية بتلك المؤسسات بحيث تتناسب مُخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، ومتطلبات خُطط التنمية المختلفة.

وعلى مستوى المحافظة فقد شكّل المعيلات ذوات المؤهل المتوسط النسبة الأكبر بين المعيلات بنسبة (49٪)، يليهم المعيلات أصحاب المؤهلات الجامعية وما فوقها بنسبة (34٪)، ثم المعيلات ذوات المؤهل الأقل من متوسط بنسبة (8٪)، ويأتي بعدهم المعيلات أصحاب المؤهل فوق المتوسط بنسبة (4٪)، ثم المعيلات الأميات بنسبة (3٪)، وأخيرًا يأتي المعيلات الذين يجيدون القراءة والكتابة بنسبة (2٪) (شكل10).

المصدر: الدراسة الميدانية.

(شكل10) الحالة التعليمية للمعيلات المبحوثات

٤= الحالة المهنية:

يبين (جدول8) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير مهنة المبحوثة، حيث يتضح من بيانات الجدول ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتي يعملن بالأعمال الخدمية حيث بلغت نسبتهن 68,7% ، في حين انخفضت نسبة منهم يعملن بالأعمال الانتاجية البالغ نسبتهن ٣,٣% ، بينما اللاتي يقمن بأعمال تجارية بلغت نسبتهن ٢٨%.

(جدول8) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمهنة المبحوثة

فئات المهن	العدد	%
أعمال تجارية	1097	28,0
أعمال انتاجية	130	3,3
أعمال خدمية	2694	68,7
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

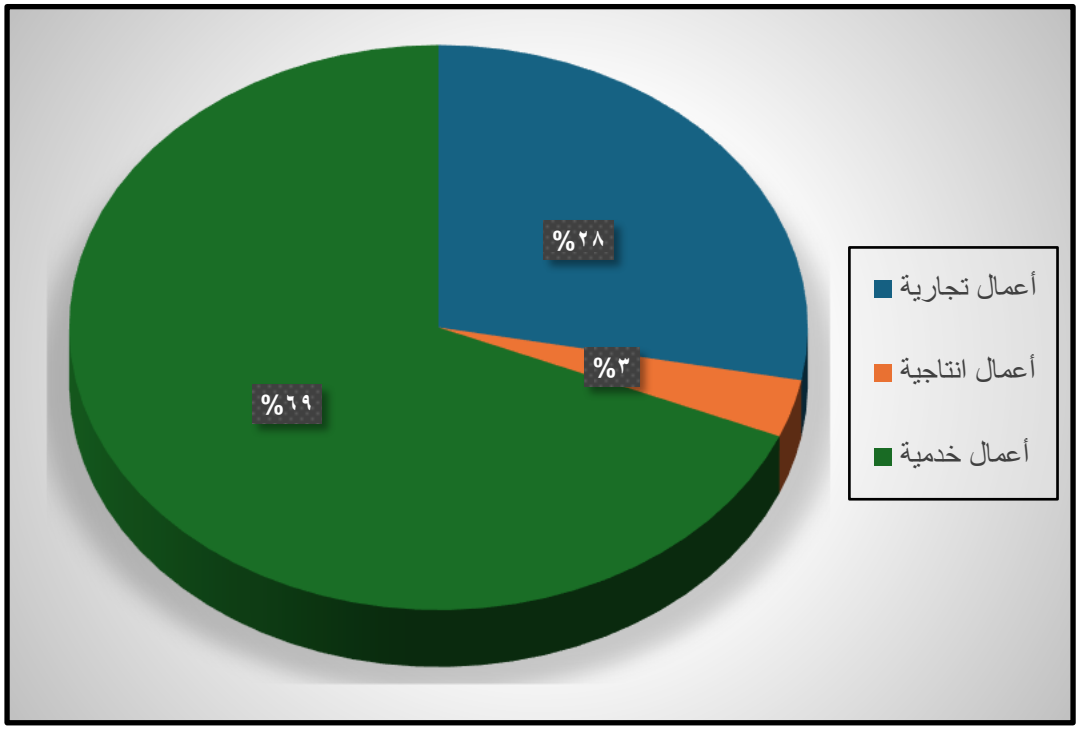

المصدر: (جدول8)

(شكل 11) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير مهنة المبحوثة

٥ –عدد ساعات عمل المبحوثة– :

تراوحت عدد ساعات عمل السيدات المعيلات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره ١٠ ساعات، وحد

أقصى مقداره ٧٠ ساعة في الأسبوع، بمتوسط حسابي قدره 20 ساعة ، وانحراف معياري قدره 14 ساعة.

ويوضح (جدول9) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير عدد ساعات عمل المبحوثة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن 76% من المبحوثات يعملن لعدد ساعات منخفضة في حين أن نسبة 20 % منهن يعملن لعدد ساعات متوسطة، وأخيراً فإن 2,7% من المبحوثات يعملن لعدد ساعات مرتفعة.

(جدول9) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير عدد ساعات العمل أسبوعيا

عدد ساعات العمل	العدد	%
منخفضة (أقل من 31 ساعة)	3003	76,6
متوسطة (31 –49 ساعة)	812	20,7
مرتفعة (أكبر من 49 ساعة)	106	2,7
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

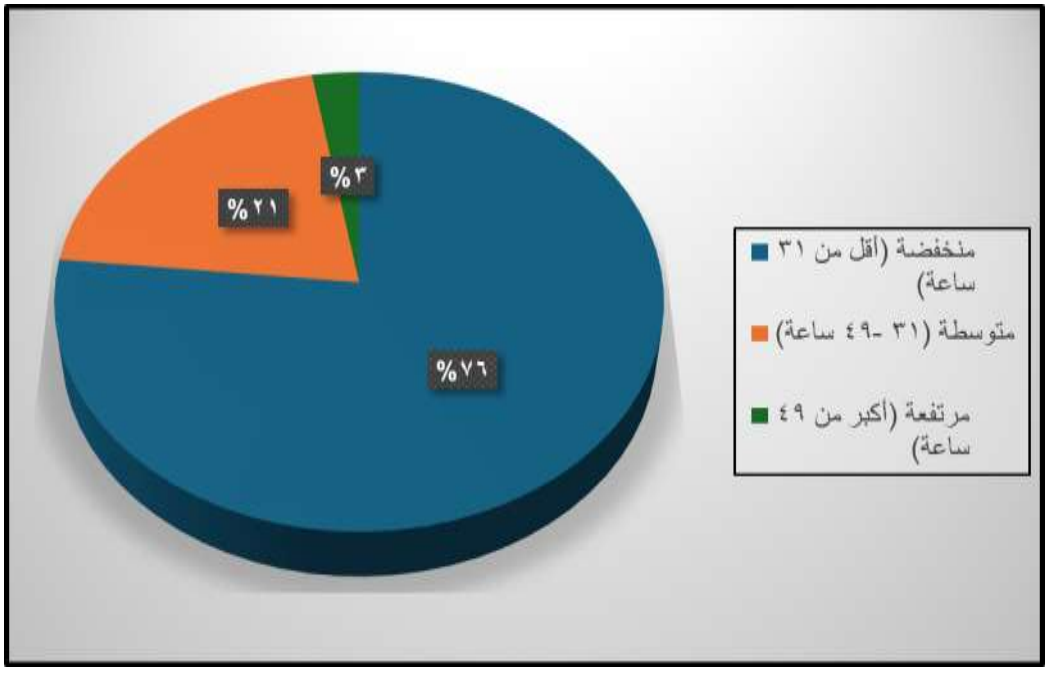

المصدر: (جدول9)

(شكل 12) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير عدد ساعات العمل أسبوعيا

٧ –نوع الأسرة– :

يبين (جدول11) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير نوع الأسرة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو ٨١ % من إجمالي العينة تقعن في فئة الأسرة البسيطة، في حين تمثل فئة الأسرة الممتدة نحو 19 % من إجمالي عينة الدراسة.

(جدول11) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير نوع الأسرة

نوع الأسرة	العدد	%
بسيطة	3176	81
ممتدة	745	19
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

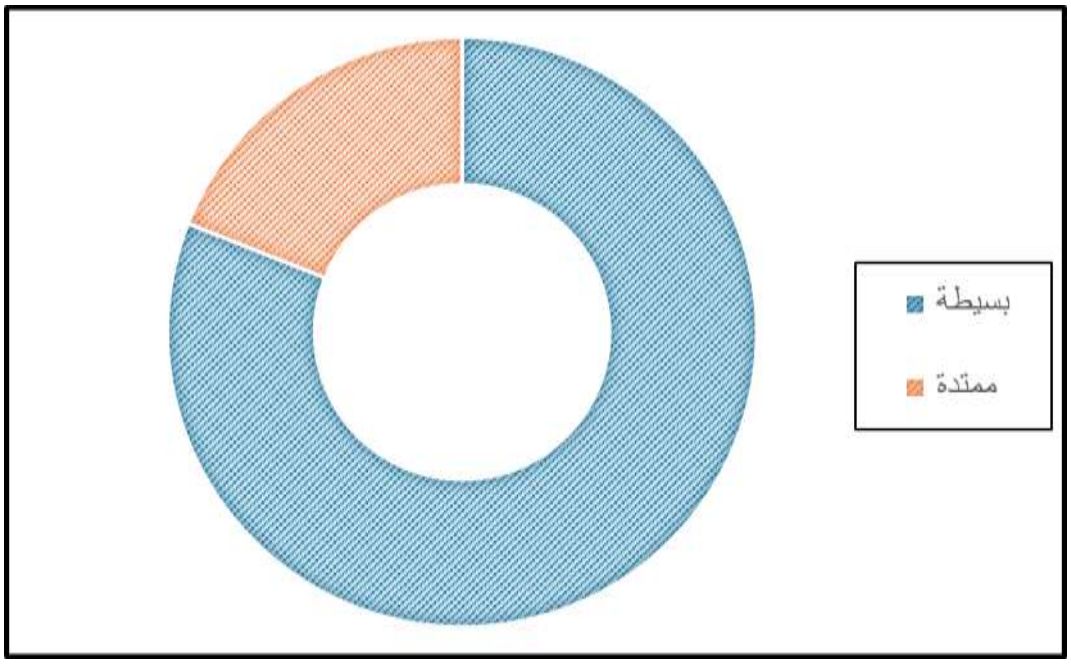

المصدر: (جدول11)

(شكل13) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير نوع الأسرة

٨ –مدة الإعالة– :

تراوحت مدة إعالة السيدات المعيلات المبحوثات لأسرهن ما بين حد أدنى مقداره سنة واحدة، وحد أقصى مقداره ٣٤ سنة، بمتوسط حسابي قدره 10 سنة، وانحراف معياري قدره 5,8 سنة .ويوضح (جدول12) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير مدة الإعالة، حيث يتضح من بيانات الجدول أن 65 % من السيدات المبحوثات مدة إعالتهن لأسرهن منخفضة، في حين أن نسبة ٢٩% منهن تتميز بمدة إعالة متوسطة، وأن6 %من السيدات المبحوثات تتميز بمدة إعالة مرتفعة.

(جدول12) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير مدة الإعالة

مدة الإعالة	العدد	%
منخفضة (أقل من 11 سنة)	2548	65
متوسطة (11–23 سنة)	1137	29
مرتفعة (أكبر من 23 سنة)	236	6
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

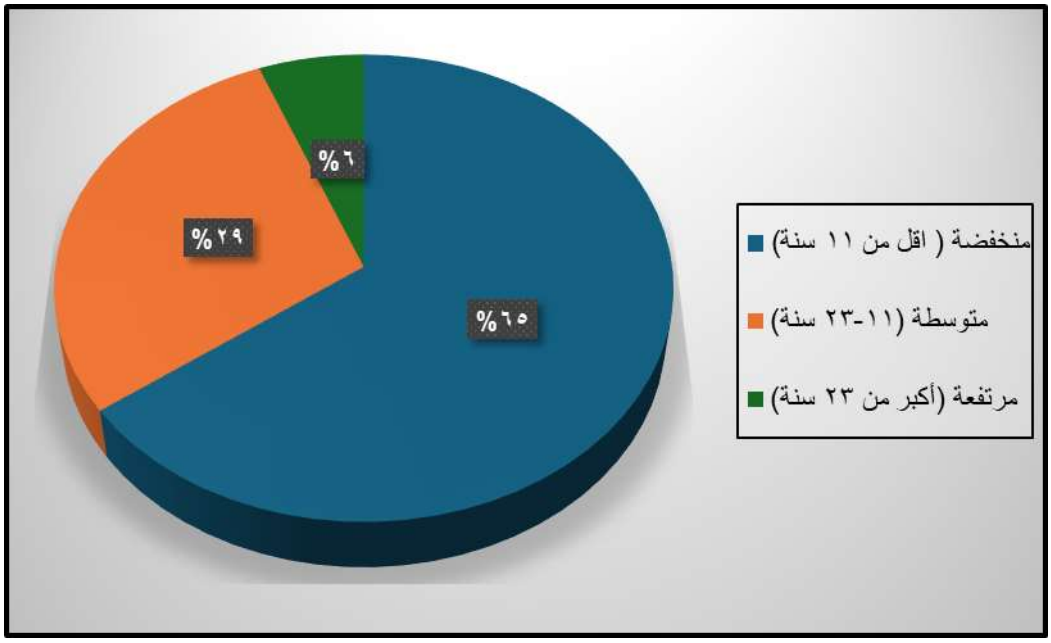

المصدر: (جدول12)

(شكل14) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير مدة الإعالة

٩ –متوسط أعمار الأبناء– :

تراوحت متوسطات أعمار أبناء السيدات المعيلات المبحوثات ما بين حد أدنى مقداره سنة واحدة، وحد أقصى مقداره ٤٢ سنة، بمتوسط حسابي ١٧ سنة، وانحراف

معياري بلغ ٧,٧ سنة .ويوضح (جدول13) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير متوسط أعمار الأبناء، حيث يتضح من بيانات الجدول أن ٣٢% من السيدات المعيلات المبحوثات متوسط أعمار أبنائهن منخفض، في حين أن نسبة 62,7 % منهن تتميز بمتوسط أعمار أبنائهن ، بينما 5,3 % من السيدات المعيلات المبحوثات تتميز بارتفاع متوسط أعمار أبنائهن.

(جدول13) التوزيع العددي والنسبي للمعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير متوسط أعمار الأبناء

متوسط أعمار الأبناء	العدد	%
منخفض (أقل من 14 سنة)	1254	32
متوسط (14- 29 سنة)	2458	62,7
مرتفع (أكبر من 29 سنة)	209	5,3
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

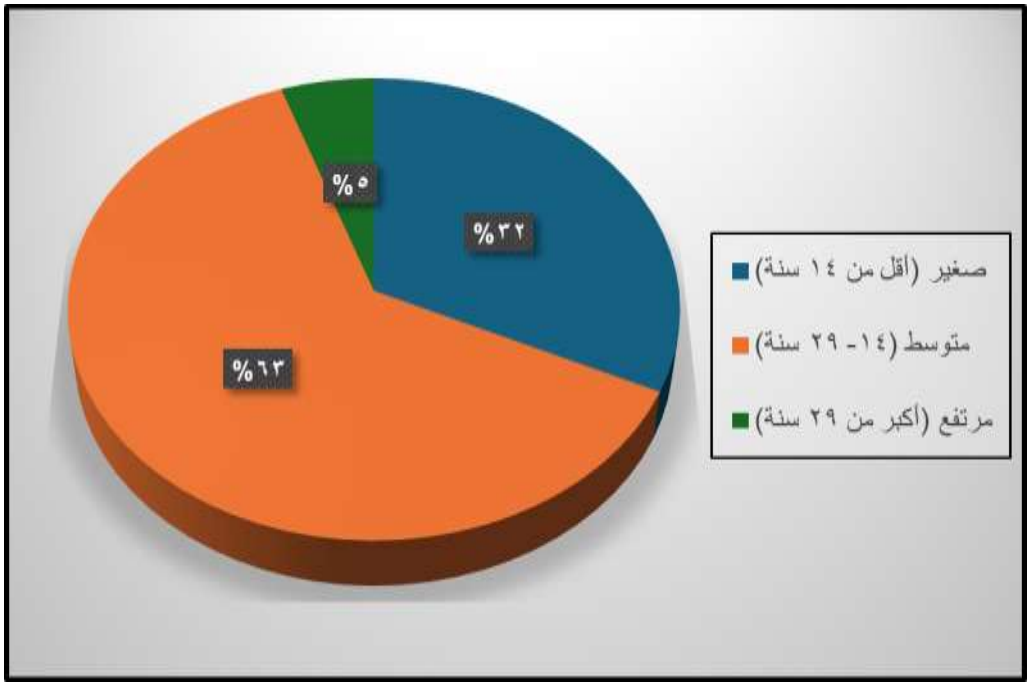

المصدر: (جدول13)

(شكل15) التوزيع النسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير متوسط أعمار الأبناء

ثانيا- التمكين الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات، وذلك من خال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة. والتمكين الاقتصادي للمرأة واحد من أهم الأولويات الوطنية والتي تأتي تماشيا مع ما جاء في الدستور المصري لعام 2014 الذي أكد علي مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص في كافة المجالات. (هدى ابراهيم أحمد هلال؛ مها رضوان محمد محمد مصطفى (2023).

ويهدف محور التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحسين قدرة المرأة وفرصها للمشاركة في سوق العمل، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين النساء والفتيات، وخُصص لدعم وصول المرأة الرائدة إلى الخدمات المالية وغير المالية في مراحل مختلفة من رحلة ريادة الأعمال بداية من الفكرة وحتى نمو الأعمال،

تراوحت مستويات التمكين الاقتصادي للسيدات المبحوثات ما بين حد أدنى قدره أربع درجات ، وحد أقصى قدره ١٤ درجة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 6,7 درجة، وانحراف معياري بلغ 2,6 درجة . ويوضح (جدول14) التوزيع العددي والنسبي للسيدات المعيلات المبحوثات وفقاً لمتغير مستوى التمكين الاقتصادي، حيث يتضح من بيانات الجدول أن نحو 71 % من المبحوثات مستوى تمكينهن الاقتصادي منخفض، في حين تتميز نحو ١٥% منهن بمستوى متوسط من التمكين الاقتصادي، أما 14% من المبحوثات مستوى تمكينهن الاقتصادي مرتفع.

(جدول 14) علاقة مستوى التمكين الاقتصادي للمبحوثات بمتغيرات الدراسة المقاسة

مستوى التمكين الاقتصادي	العدد	%
منخفض (أقل من 8 درجات)	2784	71
متوسط (8- 10 درجات)	588	15
مرتفع (أكبر من 10 درجات)	549	14
الإجمالي	3921	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وقامت الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون البسيط لدراسة العلاقة الارتباطية المحتملة بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات وبين متغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الفتري، ويوضح (جدول15) أهم النتائج البحثية المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار، وذلك على النحو التالي:

١ –توضح نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون، الواردة بالجدول وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالي 0,01 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات والمتغيرات التالية: عدد ساعات عمل المبحوثة، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، والمستوى التعليمي الثقافي، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط على التوالي: 0,44 و0,34 و0,31 كما وجدت علاقة ارتباطية معنوية موجبة أيضاً ولكن عند المستوى الاحتمالي 0,05 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات ومتغيري :عدد سنوات تعليم المبحوثة، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط لعلاقة هذين المتغيرين بمستوى التمكين 0,19 و 0,19 أيضا.

٢ –لم يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,05 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات وكل من المتغيرات التالية :عمر المبحوثة، وحجم الأسرة، ومدة الإعالة، ومتوسط أعمار الأبناء، والانتماء المجتمعي، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، ومستوى المعيشة.

(جدول15) علاقة مستوى التمكين الاقتصادي للمبحوثات بمتغيرات الدراسة المقاسة

المتغيرات	معامل الارتباط
عمر المبحوثة	0,04
عدد سنوات تعليم المبحوثة	0,19
عدد ساعات عمل المبحوثة	0,44
حجم الأسرة	0,13
مدة الإعالة	0,03
متوسط أعمار الأبناء	0,05
متوسط عدد سنوات تعليم الأبناء	0,24
المستوى التعليمي	0,31
درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية	0,09
المستوى المهاري لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية	0,19
مستوى المعيشة	0,13

المصدر: الدراسة الميدانية

وقامت الدراسة باستخدام اختبار مربع كاي لدراسة العلاقات الاقترانية المحتملة بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات ومتغيرات الدراسة المقاسة على المستوى الإسمي، وكانت أهم النتائج البحثية المتوصل إليها من خلال هذا الاختبار على النحو التالي :

١ –توجد علاقة اقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,05 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات، وكل من متغيري :الحالة الزواجية، ومهنة المبحوثة.

٢ –لا توجد علاقة اقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,05 بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات، ونوع الأسرة.

ثالثا– المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية المعيلة بالمحافظة:

يوضح (جدول16) أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية المعيلة من وجهة نظر السيدات المعيلات المبحوثات، حيث يتبين من بيانات الجدول أن السيدات المعيلات المبحوثات قد ذكرن ستة عشر بنداً من المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية المعيلة، وذلك على النحو التالي :انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة ٩٤% ونقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة المعيل 86%، وانخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة 73% ، ونقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل 63%، وتراكم الديون وصعوبة سداده 58%.

(جدول16) المشكلات التي تعاني السيدات المعيلات المبحوثات من وجهة نظرهن

م	المشكلات	العدد	%
1	انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة	3686	94
2	نقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة المعيلة	3372	86
3	انخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة	2875	73
4	نقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل	2483	63
5	تراكم الديون وصعوبة سدادها .	2300	58
6	غلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة	2300	59
7	ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء مما يتسبب في تسربهم من الدراسة.	2222	56
8	ارتفاع تكاليف زواج الابناء	1856	47
9	عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات المنزل والأسرة	1804	46
10	عدم قدرة المرأة المعيلة على حل مشكلات أبنائها بمفردها .	1307	33
11	عدم القدرة على إقامة مشروع صغير لعدم وجود مكان صالح لذلك	1046	26

12	ارتفاع نسبة الأمية	915	23
13	صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.	654	16
14	تدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به.	392	10
15	التأثير السلبي لخروج المرأة للعمل على العلاقة بينها وبين أبنائها	235	6
16	الحالة النفسية السيئة بسبب سلبية نظرة المجتمع للمرأة المعيلة	183	5

المصدر: الدراسة الميدانية

حسبت النسبة المئوية بالقسمة على إجمالي عدد السيدات المعيلات المبحوثات) وعددهن3921 مبحوثة.

لقد تجاهل المجتمع لوقت طويل نماذج أخرى للأسر التي يغيب عنها أحد الوالدين وبالذات الرجل غياباً دائماً أو مؤقتاً ويختلف داخلها الأدوار والمسئوليات عن المألوف واعتبرت هذه النماذج انحرافاً عن الوضع المثالي المعروف ويعد هذا انتهاكاً لحقوق الأطفال بها، وبشكل عام ينخفض مستوى المعيشة في الأسر التي ترأسها نساء عن المستوى العام للأسرة.

كما يوضح (جدول16) ونموذج الاستبيان وتحليل إحصاءاته أن المشكلات الرئيسة تتمثل فيما يلي:

1= العنف ضد المرأة –

هناك أشكالاً متعددة للعنف الاجتماعي الناتج عن أعراف وتقاليد تساعد على استخدامه ضد المرأة كأداة لتهذيب سلوكها، وهذا القبول الاجتماعي لممارسة العنف ضد المرأة تكمن جذوره في بعض أساليب التنشئة الاجتماعية وهذا العنف الذي قد يقره المجتمع ويقوم به بعض الأفراد تجاه النساء في صورة جسدية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، إنما يمثل ذلك تحدياً من جانب المجتمع تجاه محاولات النهوض بالمرأة وتمكينها.

2= المشكلات الاقتصادية–

يتجسد مفهوم العنف الاقتصادي في إطار المعاناة من الفقر، والحرمان من فرص متساوية والا أن النوع Gender يظل خطأ فاصلاً ومحدداً رئيسياً للاستهداف للفقر، ومعياراً لما هو متحقق من إنجازات في مجال حقوق الإنسان، تحسين مستوي العدالة الاجتماعية.

منذ أن ظهر مصطلح تأنيث الفقر (Feminization Poverty) لأول مرة عام 1978ويقصد به تركز الفقر بين الأسر التى تعولها إناث أصبحت العلاقة بين البناء الأسرى وانتشار الفقر على اهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية.

الافتقار إلى أجور ثابتة يمكن أن تفي باحتياجات الأسرة، وحتى المعاشات البسيطة تحتاج إلى الانتقال إلى المكاتب الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعي مما يشكل صعوبة لهن من حيث التكلفة المالية والجهد الذي لا تستطيع كبيرات السن أن تقمن به.

حرمان الأبناء من التعليم خاصة الفتيات ودفعهن للعمل للحصول على دخل إضافي يمكن أن يساعد في مواجهة نفقات المعيشة.

تعاني هذه الأسر من ظروف سكنية وتفتقر إلى أبسط القواعد الصحية وتكاد تخلو منازلهم من الأثاث والأغطية أو المفروشات أو الأدوات.

3= المشكلات الاجتماعية–

إن النساء المعيلات لأسر يعانين من الشعور بالعزلة وقلة الحيلة وعدم الثقة في النفس وعدم توفر فرص العمل التي تتناسب مع أدوارهن الجديدة كمعيلات لأسرهن ويؤثر ذلك بشكل ملحوظ على أدائهم لدورهم داخل المجتمع. وتجد النساء المعيلات أنفسهن موصومات اجتماعياً لكونهن وحيدات.

4= المشكلات النفسية–

تعاني المرأة المعيلة من نظرات الإشفاق من قبل الآخرين، مما يشعرها بالذل والنقص والتعرض للاضطرابات النفسية بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشديدة وهدم الأرضية النفسية القادرة على مواجهة الأحداث والرغبة في العزلة عن المجتمع ولجوء بعضهن للإدمان.

رابعا= مواجهة مشكلات المرأة المعيلة:

لتوسيع إمكانيات استفادة المرأة بشبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلاتها:

= العمل في شكل مشروعات جماعية يتم تنظيمها تحت إشراف الجمعيات الأهلية.

= تبسيط إجراءات طلب الحصول على الائتمان والمعاش .

= تيسير شروط الإقراض قصير الأجل.

= الاهتمام بالبرامج التدريبية التي ترفع من قدرات النساء في الحصول على عمل منتج.

= بذل جهد لتشجيع مزاولة النساء للأعمال التجارية الخاصة، وتزويدهن بالمهارات اللازمة لبدء مشاريعهن الخاصة وادارتها.

= العودة لمشروع الأسر المنتجة، الذي بدأ عام 1964 تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

النتائج والتوصيات

أولا- **النتائج:**

١ -غالبية السيدات المعيلات المبحوثات منهن من الأرامل، حيث ربما يعزى ذلك إلى انتشار عادة الزواج المبكر للفتيات في الريف المصري، وما يصاحبها من تفاوت في الفئات العمرية بين الزوجين، حيث يرتفع عمر الزوج في معظم الأحيان عن عمر زوجته بعدة سنوات وقد يصل عمر الزوج أحياناً إلى ضعف عمر زوجته وربما إلى أكثر من الضعف بقليل في أحيان أخرى، هذا بالإضافة إلى انخفاض أمد العمر المتوقع للرجل بالمقارنة بنظيره لدى المرأة، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التفاقم في هذه الظاهرة بمرور الزمن .

٢ -غالبية السيدات المعيلات المبحوثات غير حاصلات على شهادة، وربما يعزى ذلك إلى الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية اللاتي يعشن فيها وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التعليم التي تشكل عبئاً يرهق ميزانية الأسرة .

٣ –غالبية السيدات الريفيات يعملن بالأعمال الخدمية، حيث ربما يعزى ذلك إلى أن هذه الأعمال لا تحتاج إلى رأسمال كبير، بل قد لا تحتاج إلى رأسمال من الأساس، هذا بالإضافة إلى الاعتقاد بأن مكان المرأة هو البيت، وعدم اقرار العادات والتقاليد بتوظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها .بالإضافة إلى ذلك فهن يتحملن مسئوليات جديدة كان الأزواج يتحملونها عنهن .

٤ –غالبية السيدات المعيلات المبحوثات مستواهن التعليمي منخفض، وقد يرجع ذلك إلى افتقار النساء العائلات لأسرهن للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وفرص عمل مناسبة وظروف صحية وبيئية مناسبة والتي تنسحب بدورها على أبناء تلك الأسر بحرمانهم من التعليم في كثير من الأحيان من أجل الخروج لسد احتياجات الأسرة .وتضافر تلك العوامل مجتمعة يؤثر سلبياً على مدركات المرأة ومعاملاتها والتي تحد من قدراتها على التفاعل مع المجتمع وتحقيق مستويات عالية من الانفتاح الثقافي والجغرافي به

5– 70% من السيدات المعيلات المبحوثات مستوى تمكينهن الاقتصادي منخفض، ربما يعزى ذلك إلى صعوبة حصول هذه الفئة من السيدات المعيلات على دخل ثابت يمكن الاعتماد عليه وخاصة بعد غياب الأب الذي كان هو مصدر الحصول على الدخل مما يزيد من العبء عليهن، حيث يتركز نشاط الغالبية منهن في الأعمال البسيطة والتجارة المهمشة بسبب نقص فرص العمل التي تناسب مستوياتهن التعليمية وظروفهن الاجتماعية .بالإضافة إلى ذلك أنها تقضي عدد ساعات عمل طويلة في اليوم في هذه الأعمال المهمشة التي تعود عليها بأجر غير مجزي مما يؤثر عليها صحياً ونفسياً ويصل تأثيره أيضاً إلى نقص الاهتمام برعاية أولادهن .كما يجب الاشارة إلى أن فرص الاستفادة من القروض لهذه الفئة تعد منخفضة جداً بسبب ارتفاع قيمة الفائدة على القرض عند سداده، الذي يؤثر بدوره أيضاً على ندرة قيامهن بمشاريع خاصة.

6– تبين من النتائج أهمية تأثير متغير الحالة الزواجية، على كل من :مستوى التمكين الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والكلي للسيدات المعيلات المبحوثات، حيث يرتفع مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي نسبياً لدى المرأة المعيلة المتزوجة بالمقارنة بنظيرتها المطلقة أو الأرملة، ولعله يمكن

تفسير ذلك في ضوء أن المرأة المعيلة المتزوجة حتى وإن كان زوجها له ظروف صحية أو اجتماعية خاصة، فإنها تتقاسم مسؤولية رعاية شئون الأسرة مع هذا الزوج، وبالتالي يتوافر لديها بعض الوقت والجهد للمشاركة في الكثير من القرارات الهامة سواء داخل نطاق الأسرة، أو ما يختص بشئون مجتمعها المحلي، علاوة على إمكانية انضمامها لعضوية بعض المنظمات الاجتماعية، وهى أمور تساهم في مجملها في رفع مكانة المرأة القيادية داخل مجتمعها . بالإضافة إلى ذلك فإن وجود الزوج والزوجة معاً داخل الأسرة ربما يسهل من فرص القيام بأنشطة مدرة للدخل مثل إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وحتى في حالة اللجوء للاقتراض فإن ذلك يسهل من فرص سداد الاقساط بانتظام .

7- كلما زادت عدد ساعات عمل المبحوثة كلما ساهم ذلك في رفع مستوى تمكينها الاقتصادي والسياسي، وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء أن المرأة المعيلة التي تقضي عدد ساعات أكبر في العمل، فهي تحصل على دخل أكبر من نظيرتها التي تقضي عدد ساعات أقل، علاوة على أن ساعات العمل الأكبر ربما ترتبط بتعدد مصادر الحصول على الدخل، وهي عوامل من شأنها أن تؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة لهؤلاء السيدات، مما ينعكس على رفع مستوى تمكينهن الاقتصادي.

= أوضحت نتائج الدراسة أن ٥٦% من المبحوثات يقعن في فئة التمكين الاجتماعي المنخفض.

= أشارت نتائج الدراسة أن نحو ٧٠% من المبحوثات مستوى تمكينهن الاقتصادي منخفض.

= توضح نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار مربع كاي، وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات المبحوثات والمتغيرات التالية: متوسط أعمار الأبناء، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، والانفتاح الثقافي، ومستوى المعيشة، وعمر المبحوثة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، والحالة الزواجية، ومهنة المبحوثة.

= وجود أربعة متغيرات مستقلة تساهم في تفسير التباين الكلي في مستوى التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات المبحوثات، وهذه المتغيرات: مستوى المعيشة،

ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، ودرجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية، والحالة الزواجية.

= توضح نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار مربع كاي، وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات والمتغيرات التالية :عدد ساعات عمل المبحوثة، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، والمستوى المهاري لتنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية، والحالة الزواجية، ومهنة المبحوثة.

= تمثلت أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية المعيلة من وجهة نظر المبحوثات في :انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة، ونقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة المعيلة، وانخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة، ونقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل، وتراكم الديون وصعوبة سدادها، وغلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة، وارتفاع تكاليف تعليم الأبناء مما يتسبب في تسربهم من الدراسة، وارتفاع تكاليف زواج الابناء، وعدم القدرة على التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات المنزل والأسرة، وعدم قدرة المرأة المعيلة على حل مشكلات أبنائها بمفردها، وعدم القدرة على إقامة مشروع صغير لعدم وجود مكان صالح لذلك، وارتفاع نسبة الأمية، وصعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة، وتدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به، والتأثير السلبي لخروج المرأة للعمل على العلاقة بينها وبين أبنائها، والحالة النفسية السيئة بسبب سلبية نظرة المجتمع للمرأة المعيلة.

ثانيا– التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وفي ضوء المناقشة السابقة لهذه النتائج، يمكن استخلاص بعض التوصيات التي قد تفيد في مجال تحسين مستويات تمكين المرأة الريفية المعيلة وذلك من خلال الآتي:

١ –قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للسيدات الريفيات المعيلات، مع ضرورة الاهتمام بتدريب هذه الفئة من السيدات على أساليب إدارة وإقامة هذه المشروعات، وطرق تسويق المنتجات. ومن أمثلة هذه المشروعات والأنشطة :بطاريات الأرانب، تسمين العجول، وتربية الماعز والضأن والماشية، وتربية الطيور الداجنة

وانتاج البيض، وتصنيع منتجات الألبان، وعيش الغراب، وتجهيز وتعبئة الخضروات والفاكهة، علاوة على بعض الحرف والأنشطة اليدوية مثل أعمال الخياطة والتطريز والتريكو، وصناعة السلال والأواني الفخارية، وتركيب العطور، وتصنيع الصابون السائل ومنتجاته .... إلى غير ذلك من الحرف والأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل.

٢ –قيام الهيئات والمنظمات المختلفة المسؤولة عن تقديم القروض(مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبنك ناصر الاجتماعي، وبنك التنمية والائتمان الزراعي) بضرورة استحداث مشروع جديد لإقراض فئة السيدات الريفيات المعيلات بأقل سعر فائدة ممكن، وبإجراءات مبسطة، ونظم ميسرة لسداد الأقساط.

٣ –ضرورة اهتمام جمعيات تنمية المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية الأخرى بمنطقة الدراسة بتخصيص برامج لتقديم الإعانات والمساعدات الاجتماعية للسيدات الريفيات المعيلات غير القادرات على العمل، على أن يتم استحداث آلية لحصر هذه الفئة من السيدات واعداد قاعدة بيانات عن أعدادهن وأماكن إقامتهن وظروف ومستوى معيشتهن ....إلى غير ذلك من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه الفئة من السيدات الريفيات المعيلات، وذلك لضمان تخطيط وتنفيذ برنامج مبني على أساس سليم، يستهدف ربط هؤلاء السيدات ببرامج المساعدات والإعانات الاجتماعية المقدمة من الجمعيات الأهلية المختلفة بمنطقة الدراسة.

٤ –العمل على إحداث تشريع يتم بموجبه إعفاء أبناء السيدات المعيلات الملتحقين بمراحل التعليم الإلزامي من سداد المصروفات الدراسية.

= ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحو الأمية الهجائية والوظيفية للمرأة الريفية المعيلة، وذلك من خلال قيام الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بوضع خطة محددة واضحة المعالم لمحو السيدات الريفيات المعيلات خلال خمس سنوات في إطار الخطط القومية الاقتصادية الاجتماعية مع توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

= مساعدة أبناء السيدات الريفيات المعيلات على تحسين مستواهم الدراسي، وذلك من خلال إلحاقهم بمجموعات التقوية التي تنظمها مدارس التعليم الإلزامي المختلفة، مع إعفائهم من سداد قيمة اشتراك بهذه المجموعات، أو على الأقل

تخفيض قيمة هذه الاشتراكات لتشجيع هذه الفئة من التلاميذ للانضمام إليها، مما يساهم في تحسين مستواهم الدراسي، وبالتالي يحد من فرص تسربهم من مراحل التعليم الإلزامي المختلفة.

= إنشاء مراكز متخصصة في تقديم الاستشارات الأسرية والصحية للسيدات الريفيات بصفة عامة، والمعيلات منهن على وجه الخصوص، على أن تقوم هذه المراكز بتوعية السيدات الريفيات بخطورة الزواج المبكر، وكذا بالآثار السلبية المترتبة على فارق السن الكبير بين الزوجين، وأهمية تكافؤ خصائص الزوجين عند إقدامهما على الارتباط والزواج، بما في ذلك التكافؤ في مستوى الفئات العمرية لهما، وذلك كمحاولة للتخفيف من حدة انتشار ظاهرة الترمل بين السيدات الريفيات.

= العمل على رفع مستوى الانفتاح الثقافي للسيدات الريفيات المعيلات، وذلك من خلال قيام المراكز التدريبية وفصول محو الأمية المختلفة أثناء تقديم برامجها وخدماتها التدريبية والتعليمية بتخصيص جزء من وقت التدريب لمناقشة القضايا العامة الواردة بوسائل التواصل والصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية.

= الاهتمام بالنواحي الصحية لهؤلاء السيدات من خلال قيام الوحدات الصحية الريفية بالتأمين الصحي الشامل على السيدات المعيلات وأبنائهن، مع إعفائهن من سداد تكلفة هذا التأمين، وذلك لتخفيف العبء الاقتصادي الواقع عليهن.

= توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المعيلات ولظروفهن الاجتماعية)

= رفع قيمة المعاش المقدم للسيدات المعيلات

= تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة

= إعفاء أبناء السيدات المعيلات من سداد مصروفات الدراسة)

= قيام الجمعيات الأهلية بتوفير الإعانات والمساعدات الاجتماعية للسيدات المعيلات

= تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات السيدات المعيلات وتأهيلهن للحصول على فرصة عمل

= التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع السيدات المعيلات على الالتحاق بهذه الفصول

= توعية كافة فئات المجتمع بأهمية تغيير نظرتهم السلبية للمرأة المعيلة

المراجع

أحمد زايد وآخرون (2002) المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

أحمد مجدي حجازي، وخليل عبد المقصود (2005) النساء المعيلات في محافظة الفيوم، دراسة اجتماعية ميدانية، مطبعة العمرانية، الجيزة.

إقبال الأمير السمالوطي (2003) النساء المعيلات لأسر :المشكلات والحلول، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، العدد ١٥ ، القاهرة.

انجي خيري محمد (2005) العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية :دراسة مقارنة بين النساء المعيلات وغير المعيلات بعزبة العجميين بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

أيهم أسد (2008) التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي. الندوة العلمية بتنظيم مرصد نساء سورية والنادي السرياني الأرثوذكسي ,حمص، سوريا. 26 مارس.

بدرية شوقي عبد الوهاب (1999) اتجاهات المرأة العاملة نحو عملها، كلية الآداب، جامعة أسيوط، سوهاج، العدد العاشر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017–ت): التعدادات السكانية لمحافظة البحيرة، وجمهورية مصر العربية خلال الفترة (1986–2017).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017–د): دليل النشاط الاقتصادي بجمهورية مصر العربية، بيانات غير منشورة، القاهرة.

حسنين كشك (1998) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي، دراسة حالة في ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى، مركز البحوث العربية، القاهرة.

حنان مكرم فرج (2007)، تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي.

رشود بن محمد الخريف (2008): السكان، المفاهيم والأساليب والتطبيقات، ط (٢)، جامعة الملك سعود، الرياض.

سامية حسن الساعاتي (2001) المرأة الفقيرة في الأسر المصرية بين الواقع والتمكين، الأطر المفاهيمية والمقاربات البحثية :آليات الافتقار وأساليب التمكين، المؤتمر العربي حول المرأة والفقر، المجلد الأول، الدار البيضاء، ٢٣ مارس .

سيد جاب الله السيد (2002) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، مؤتمر: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عبد الخالق محمد عفيفى، نعيم عبدالوهاب شلبى (2003) مشكلات المرأة المعيلة فى المجتمع البورسعيدى، القاهرة، المجلس القومى للمرأة.

المتولي السعيد أحمد (٢٠٠٢): البطالة في محافظة أسيوط، دراسة جغرافية تحليلية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (٤٠)، الجزء الثاني، القاهرة.

المجلس القومي للمرأة (2004) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المؤشرات الديموجرافية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار والعنف ضد المرأة، القاهرة، المجلس القومي للمرأة.

المجلس القومي للمرأة (2013) النساء المعيلات لأسر، مكتبة المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

محمد سليمان ابراهيم ، وأحمد دراز. **(2009)** دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجي الشرقية، مؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي، القاهرة.

مديحة الصفطى (2006) القانون والواقع :العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة، بحث منشور في كتاب ندوة المرأة والتنمية في مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2023) بيانات غير منشورة، محافظة البحيرة.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة البحيرة (2020): الدليل الإحصائي السنوي.

المنظمة العربية للتنمية والإدارة (2017) التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية . المجلة العربية للإدارة، **جامعة دول العربية، القاهرة.**

نادية الجندي (2001) المرأة والتنمية، ندوة أفاق وطموحات القرن الجديد، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات الشئون الاجتماعية، القاهرة.

نادية حليم سليمان (2004) النساء العائلات لأسر في العشوائيات، دراسة على سكان العشش بالقاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

نادية كاظم عنون العزاوي (2012) تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

هبة أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٧) ، دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة، رسالة دكتوراة، جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية.

هدى بدران (1994) نساء مسئولات عن أسر، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة.

هدى ابراهيم أحمد هلال؛ مها رضوان محمد محمد مصطفى (2023)، تمكين المرأة اقتصادياً .. توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس**، المجلد 53، العدد 1، إبريل 2023، الصفحة 308-249

وليد أمين عبد الخالق، وآخرون (2020) التوافق وعدم التوافق بين المهن والمستويات التعليمية في مصر .مجلة السكان (دراسات وابحاث .)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة.

A statistical portrait: (2003), Women and Men in Egypt, economic social commission for western Asia, P.19.

Atchely G.R: (2007), The sociology to Preferment John Wiley and sons Inc. New York, P59.

Geraldine Downey & phylis Moen: (2003), "Personal Efficacy, income, and family Transitions: A longitudinal study of women heading househdds), Journal of Health and Behavior, University social of Mechigan, vol l.28, P.(330).

Mentosk, Kara. (2019), Women's Participation in The Process of Community, of Guelph. Unit. Adjustment.

Muller, A. (2020), Female Empowerment and Demographic Processes, Moving Beyond Cairo. http.//www.iussp.org.

OECD. "Organization for Economic Cooperation and Development "(2019). Breaking down barriers to women's economic empowerment, *Development Policy Paper*. OECD. Paris.

Perez sania M.U.Saitino children: (2000), Asatus reports and shing, national councilof crao, P.10.

United Nation: (2000), female headed house holds in selected conflict stricken ESCW A Areas, economic and social commission for western ASIA.

Van Neman Reeve: (2008), The cauces of pouretgin, in female headed holds: the case greu, University of movghand – college – park, p.90.

Vanessa, Griffin. (2015), Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur.

Weng Winifred Fin Egan: (2018), Study of return migrant well being the difference between male and female headed Mexican house holds, PHD, university of Illinois of Urban a champignon, P.117.

Zinab Khadr& Imnan Farid, (2016), Who is the head? A paper presented in seminar on – social categories in population studies, Cairo Egypt, September 15/18, sponsored by Iussp cmitte an anthropological demography and the new Arab demography project of the social search center at the AUG.